الجمعة 3 نيسان 2020
العدد 4020 السنة الرابعة عشرة
Vendredi 3 Avril 2020 no 4020 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

موسكو والرياض على طريق «السلام»؟ 15

الخناق يضيق حول مأرب 16

العراق: الزرفي يودّع تكليفه 17

الحكومة تلزم المصارف تحرير 750 مليون دولار لصغار المودعين [2]

انتفاضة دياب ضد السياسيين [3]

شروط تعجيزية لعودة المغتربين

- دخلنا مرحلة التعرّض المباشر للفيروس
- أميركا vs «كورونا»: إقبال على التسلّح

[6 ـ 14]

شهدت الأيام القليلة الماضية تفلتاً من قرارات التعبئة الحكومية (أ ف ب)

قضية اليوم

الحكومة تقرّر والمصارف «تنفّذ»: تحرير مليار دولار لصغار المودعين

(هيثم الموسوي)

القرار يشمل مليوناً و700 ألف حساب دون 5 ملايين ليرة

حسابات بالدولار سيُصرف نصفها بالليرة، لكن وفق أسعار السوق

يتوقع أن ينجز اتفاق أولي يحرّر 61% من الحسابات المصرفية تحوي على 606 ملايين دولار بالليرة اللبنانية، و350 مليون دولار بالعملات الأجنبية. الاتفاق يتضمن تسديد الودائع بالليرة كلها، وتسديد نصف الودائع بالدولار نقداً، ونصفها الثاني بالليرة لكن وفق سعر السوق، لا السعر الرسمي. وكشف مرجع حكومي بارز لـ«الأخبار» إنه قد يتم التوصل إلى اتفاق أوّلي يحرّر قسماً من ودائع الدولار المسجونة لدى المصارف، مشيراً إلى أن النقاشات الجارية بشأن هذه المسألة ستفضي قريباً إلى صدور تعميم عن مصرف لبنان يحدّد آليات المعالجة ويفرضها على المصارف. وأكد المرجع أن المصارف التي ستخالف التعميم ستواجه بالإجراءات القانونية المناسبة.

وبحسب المعلومات، فإن النقاش يدور حول فكرة أساسية تتمثّل في إقفال جميع الحسابات المصرفية التي يقل حجم الودائع فيها عن 5 ملايين ليرة، أي تسديد المصارف قيمة الودائع المتوافرة في هذه الحسابات مباشرة وفوراً، رغم أن في الحكومة من يريد رفع السقف لتكون شاملة لمن يملك حسابات فيها حتى عشرة ملايين ليرة

> القرار يشمل مليوناً و700 ألف حساب دون 5 ملايين ليرة
>
> حسابات بالدولار سيُصرف نصفها بالليرة، لكن وفق أسعار السوق

لبنانية (ونحو 6600 دولار)، الأمر الذي رفضته المصارف.

بالعودة الى الفئة الأولى التي تخص من هم دون الخمسة ملايين ليرة ونحو 3300 دولار، فإن إحصاءات لجنة الرقابة على المصارف تشير إلى أن عدد هذه الحسابات بلغ في نهاية 2019 نحو مليون وسبعمئة ألف حساب (1725030 حساباً)، أي ما نسبته 61% من مجمل عدد الحسابات المصرفية. وفي هذه الحسابات ودائع بالليرة اللبنانية بقيمة 606 ملايين دولار (نحو 910 مليارات ليرة)، وودائع بالدولار بقيمة 350 مليون دولار أميركي (قيمة المجموع نحو مليار دولار أميركي). ووفق الإحصاءات نفسها، فإن الأموال المودعة في هذه الحسابات توازي 0,6% فقط من مجموع الودائع.

ومن المرجح أن يفرض التعميم على المصارف دفع كل الحسابات المقوّمة بالليرة اللبنانية دفعة واحدة. أما الحسابات المقوّمة بالدولار، فسيتم تسديد نصفها نقداً بالدولار، ونصفها الثاني سيدفع بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف الدولار في السوق. لكن ألا تُعد هذه الخطوة تحريراً لسعر الصرف الرسمي لليرة؟ تنفي المصادر ذلك، مؤكدة أن «هذا إجراء خاص ولمرة واحدة فقط».

إذا صحت هذه الترجيحات، فإن معالجة مشكلة الحسابات بالمقوّمة بالدولار لا تتطلب أكثر من 175 مليون دولار. وسيؤمن مصرف لبنان نصف هذا المبلغ بالدولار للمصارف، على أن تعمل هي على تأمين النصف الباقي من سيولتها، أي أن حصة كلّ منهما ستكون 87,5 مليون دولار. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام قد تخضع لبعض التعديلات بعد مرور أكثر من 3 أشهر على الإحصاءات المستعملة في هذه الحسابات.

على أي حال، يلاحظ أن معالجة المشكلة لم تكن تتطلب الكثير، بل هو مبلغ يعدّ زهيداً بالنسبة إلى مصرف لبنان والمصارف، إلا أنه يعالج مشكلة عدد كبير من المودعين. هؤلاء المودعون، هم صغار الكسبة الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار أو يدخرون ما أمكنهم من رواتب ضئيلة أصلاً. لكن هذا الإجراء لا يؤمّن معالجة مشكلة ما تبقى من صغار المودعين. فبحسب إحصاءات لجنة الرقابة على المصارف، فإن عدد الحسابات التي تتراوح قيمة ودائعها بين 5 ملايين ليرة و30 مليون ليرة، تبلغ 481602 حساب، ونسبتها من مجمل عدد الحسابات المصرفية تبلغ 17,1% وليس فيها أكثر من 2,9% من مجمل الودائع. ففي هذه الحسابات، ودائع بالليرة بقيمة 2139 مليون دولار وودائع مقوّمة بالعملات الأجنبية قيمتها 2317 مليون دولار.

ما تقدّم يعني أنه يمكن معالجة 78,4% من حسابات صغار المودعين بمبلغ يقل عن ثلاثة مليارات دولار. على أي حال، فإن المرجع الحكومي يشير إلى أن الخطوة التي يتم التحضير لها، أي تسديد حسابات فئة الـ 5 ملايين ليرة وما دون، ستُفرض بالقوة على جميع المصارف، بما فيها تلك التي تحاول "التشاطر" من خلال بعض الألاعيب لتجنّب تسديد الودائع. لكن النقاش الجاري حالياً متصل بالأطر القانونية التي ستتبع لتنفيذ هذه الخطة وفرض تنفيذها على المصارف من دون أي تأخير.

ويشير المرجع إلى أن "النقاش الكيدي لا يعالج الأزمة، لذا فمن المهم تجزئة المشكلة من أجل الوصول الى علاجات تسمح بحماية صغار المودعين من جهة، ومنع انهيار المصارف الجيدة وإطلاق دورة العمل في البلاد من جهة ثانية. هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من كون الودائع هي حقوق مكتسبة للمودعين ولا مبرّر مطلقاً لسلوك المصارف بحجزها، وخصوصاً في ظل عدم وجود أي قانون يتيح ذلك. والمطلوب فتح الباب أمام مناخات إيجابية في مواجهة الأزمة المعيشية الكبيرة التي تواجه البلاد».

كذلك تأتي هذه المبادرة بعد فشل الاتفاق على مشروع "كابيتال كونترول" واضطرار رئيس الحكومة إلى سحبه من التداول. هذا المشروع، بحسب رؤية «حركة مواطنون ومواطنات»، كان عبارة عن "تسوية" لاحقة لما فرضته المصارف فعلياً في الأشهر الأخيرة من قيود وضوابط على عمليات السحب والتحويل ومنع المودعين من الحصول على أموالهم أو فرض سحبها بالليرة اللبنانية بالسعر المحدّد من مصرف لبنان. وعندما كان يناقش مشروع الـ«كابيتال كونترول»، طرحت فكرة تشير إلى إمكان إعطاء المودعين أموالهم المودعة بالدولار، بالليرة اللبنانية بسعر صرف لا يتجاوز 2000 ليرة، وهو أمر كان سيؤدي إلى فقدان القوة الشرائية لهذه الودائع بنسبة كبيرة مقارنة مع سعر صرف الدولار في السوق الرسمي والذي بلغ أمس نحو 3000 ليرة للدولار الواحد. ورغم الغبن الذي سيلحق بالمودعين، فإن هذه الفكرة طرحت مرات عدّة، لكنها كانت تغيب دائماً عن النسخ المسربة للمشروع، علماً بأن إعداد هذه النسخ وعرضها على اللجنة الحكومية مكلف به وزير المال غازي وزني.

السؤال الذي تثيره هذه الخطوة يتعلق بمدى تأثيرها على ميزانيات المصارف وعلى احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. في الواقع، إن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي أقرّ بأن الموجودات السائلة بالعملات الأجنبية لديه لا تتجاوز 22 مليار دولار، من ضمنها 18 مليار دولار هي احتياطات إلزامية، كان يصرّ على استخدام صلاحياته الواسعة للتحكّم بشكل إنفاقها. وهو حذّر الحكومة من أن توزيع هذه الأموال على المودعين يجعل الصندوق المالي للدولة فارغاً، وأنه سيكون من الصعب بعد ذلك استيراد المواد والحاجات الأساسية من فيول ومحروقات وقمح ودواء، بالإضافة إلى ما هو مستجدّ من نفقات خاصة بمواجهة أزمة كورونا. بمعنى آخر، سلامة يريد أن يحصر قرار وجهة استعمال هذه الأموال بنفسه، وهو أجاب عن سؤال يتعلق بإمكانية تسديد قسم من الودائع بـ«استحالة الأمر». لكنه في المقابل لم يكن يمانع دفع أصول وفوائد سندات اليوروبوندز البالغة 4 مليارات دولار (سددت دفعتان: الأولى بقيمة 33 مليون دولار في كانون الثاني، والثانية بقيمة 71,5 مليون دولار في شباط).

موقف سلامة كان موجوداً في الوقت نفسه لدى المصارف التي تشكو من نقص في السيولة، إذ بحسب مصادر مطلعة، إن سيولتها الخارجية باتت سلبية بقيمة 1,8 مليار دولار لأن قيمة التزاماتها في الخارج تتجاوز قيمة أصولها فيه. أما الأثر الذي يمكن أن ينتج من تسديد هذا القسم من الودائع، فيكاد يكون غير ملحوظ قياساً مع احتياطات مصرف لبنان ومع موجودات المصارف.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

حسان دياب... برافو!

حسناً فعل حسان دياب، أمس. الغاضبون من تمرّده لن ينسوا له فعلته هذه. لكنهم، على وقاحتهم، لن يقدروا على رفع الصوت احتجاجاً. سيلجأون إلى الألعيب قذرة بغية الانتقام. ومع ذلك، فما فعلته الحكومة أمس، سيمنحها حصانة إضافية عند الناس. وسيلقي الحجّة على كل من يريد الإصلاح الجدي.

من يملك قدراً معقولاً من الأخلاق، في داخل الدولة وفي الشارع، عليه التصرّف بطريقة مختلفة مع الحكومة. عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحكومة، من رئيسها إلى عدد غير قليل من وزيراتها ووزرائها، يملكون العقل والقدرة والجرأة على القيام بما فعلوه أمس. لأنهم ببساطة، لم يتمردوا على من وفر الغطاء لتوليهم مناصبهم فحسب، بل لكونهم وجّهوا رسالة الى الطبقة المتنفّذة بأن هناك حدوداً لا يمكن تجاوزها. وهذا يعني ببساطة، أن هؤلاء يقولون لمن يعتقد بأن بيده الأمر: أخرجنا من هذه الجنة إن شئت، لكننا لا نقدر على السير بقواعد لعبتك البالية!

ما جرى أمس لن يكون آخر المطاف. وحسان دياب كما الحكومة، يحتاجون الى حماية. لأن الفاسدين سيحاولون ابتزازهم من الآن فصاعداً. سيحاولون انتزاع تنازلات بحجّة أنها المقابل المشروع لقاء كسر قرار التعيين بالطريقة المذلّة إياها. ومن واجب الناس حماية الحكومة وحماية رئيسها، والقول لهم إن هذه الضربة ستمنحكم قوة لتكرار الفعل حيث لا يجرؤ الآخرون، وبأن عليكم الثبات وعدم تضييع ما قمتم به. وعليكم المسارعة الى اتخاذ قرارات أنتم بصددها، ستغضب الفاسدين أيضاً. لكن، أقدموا على ذلك، وتذكّروا أن هذه القوى بمختلف زعاماتها وزعرانها، لن تقوى عليكم، وأن الناس لن تقبل أن تعيدوا مفاتيح الدولة إلى أيديهم....

التحدي الأبرز اليوم، هو أن ترفق الحكومة قرارها بإسقاط التعيينات المذلّة بخطوة أهم، وهي السير بمشروع قانون لآلية جديدة للتعيينات. آلية تقوم على مبدأ العدالة والمساواة كما أقرها الدستور. وأن يجري الضغط لأن تكون شفافة بالكامل، من دون حزازير وأحجيات، وبلا كل زعبرات العقود السابقة. وليزعل من يزعل. لأن من سيرضى هم الغالبية التي تتوق إلى التحرر من هذه الطبقة العفنة.

واجبٌ لفت انتباه الحكومة إلى الحذر من بعض المصفّقين، من الذين لديهم برامجهم الخاصة. بعض هؤلاء يريدون للحكومة الانتحار. وبعضهم يريدها أن تقاتل طواحين الهواء. وربما هناك في الخارج من يريد أن تسير هذه المواجهة بطريقته، نحو استبدال الولاء بولاء جديد...

ما فعلته الحكومة أمس كان عملاً كبيراً. ولأنه عمل واقعي، يجب التحلّي بالحكمة والصبر، لأجل حماية كل قرار جريء، إضافي.

المشهد السياسي

الحكومة تترنّح ولا تسقط وحزب الله يدافع عنها

أعطى قرار الرئيس حسان دياب سحب بند التعيينات من جلسة مجلس الوزراء أمس عمراً إضافياً للحكومة، من دون أن تتضح آلية التعيينات الجديدة بعد انفجار نموذج التحاصص بين حلفاء الأمس. لكنه أيضاً خلق لها مجموعة جديدة من الأعداء، من داخل صفوف داعميها والمشاركين فيها

استعاد الرئيس حسّان دياب، أمس، زمام المبادرة في حماية الحكومة، بسحبه بند التعيينات المالية من على جدول أعمال مجلس الوزراء، بعدما بادر داعمو الحكومة المفترضين إلى تهديدها من الداخل بصراع على الحصص بين التيار الوطني الحر وتيار المردة، وبعد اعتراض مجموعة كبيرة من الوزراء على استمرار المحاصصة الحزبية والطائفية بأبشع صورها.

وبعيداً عن الأسباب المتعدّدة التي دفعت دياب إلى اتخاذ هذا القرار في بداية جلسة أمس، أظهر بيان كتلة الوفاء للمقاومة النيابية موقفاً علنياً متشدّداً من قبل حزب الله في حماية الحكومة أوّلاً، وثانياً في رفض التعيينات التي كانت على وشك أن تمرّ في جلسة الحكومة.

فالأوضاع الحالية والاحتمالات المرتفعة لتطوّر أزمة وباء كورونا نحو الأسوأ، وخطر الانفجار الاجتماعي مع الانهيار الاقتصادي والمالي، تجعل هذه الحكومة بنظر حزب الله حاجة للبنانيين، ووجود سلطة وإدارة تنفيذية هو أمر أساسي لمنع انهيار البلد. وهذا المنطق، هو الذي حاجج به حزب الله حلفاءه، خلال اتصالاته معهم في الأيام الماضية لثنيهم عن مواقفهم المتشدّدة في تناتش المناصب، فـ«هذا النوع من المماحكات يبدو مضحكاً أمام الأهوال التي تحصل والمنتظرة»، كما تقول مصادر سياسية مطلعة على النقاشات لـ«الأخبار». إلّا أن دعوات حزب الله لحلفائه، والتي باءت بالفشل في ثني النائب جبران باسيل عن إسقاط لوائح الأسماء وثني النائب السابق سليمان فرنجية عن غياب وزيريه عن جلسة أمس، أثمرت من خلال نقاش ليلي متأخر مع دياب، إلى قرار سحب بند التعيينات والحفاظ على الحكومة وعدم تكرار سياسات الماضي، وخصوصاً في هذه المواقع.

وعلى ما تقول مصادر «وسطية»، فإن دياب الذي لم يكن معارضاً للتعيينات قبل أيام، مهّد قبل إعلانه في الحكومة أمس بند سحب التعيينات، بالقول عبر اتصالاته بالمعنيين، إن «الأسماء المقترحة لا تساعد على إجراء تغيير بالسياسات المالية والاقتصادية التي أوصلتنا إلى هذه الظروف، وبالتالي علينا تأجيل بتّ التعيينات حتى يتسنّى اختيار الأسماء ذات الكفاءة». وتضيف إن «هذه فرصة دياب حتى يطيح منطق المحاصصة، بعدما بات الأمر مدانياً من الجميع، لكن هل نختار الموظفين أوّلاً، أم نختار السياسة المالية التي سنعتمدها؟».

ومما لا شكّ فيه أن دياب لمس المخاطر المرتفعة من جراء السير في التعيينات المركّبة، على الحكومة وعلى صورته التي اختير على أساسها، لا على أساس تمثيله السياسات القديمة وتحوّله إلى محاصص جديد. فضلاً عن اعتراض عدد من الوزراء على المبالغ الكبيرة التي سيتقاضاها المعيّنون، في الوقت الذي تحتاج فيه الخزينة إلى أقصى درجات التقشف.

ودافع بيان كتلة الوفاء للمقاومة عن الحكومة، معتبراً أن «الإنصاف يقتضي الإقرار بأن الحكومة الراهنة، وضمن الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، ووسط تعقيدات النظام الطائفي، تتخذ أفضل الإجراءات الممكنة...»، مع الدعوة إلى «إنجاز خطتها للإنقاذ النقدي والمالي والاقتصادي وتضع في أعلى أولوياتها التدقيق المالي والمحاسبي للمصرف المركزي»، في إشارة واضحة إلى دور الحكومة في تعديل سياسات الحاكم رياض سلامة.

واعتبر البيان أن «ملء الشواغر في الإدارة هو حق دستوري للحكومة وواجب عليها لتسيير أمور المواطنين والدولة، ومن البدعة اعتباره افتئاتاً على حق من سبق في الحكم أو الحكومات باي حال من الأحوال»، في انتقاد واضح لمحاولات الرئيس سعد الحريري الضغط لضمان حصة له.

وتابع إن «الحكومة اليوم أمام تحدّ صارخ يمسّ رؤيتها الإصلاحية، وعليها إزاء ملف التعيينات المالية المطروحة أن تجهد لاعتماد آلية نوعية من أجل اختيار أصحاب الكفاءة والخبرة والنزاهة، بعيداً عن المحاصصة المعتادة، وذلك لضمان رقابة دقيقة على أداء المؤسسات النقدية والمصرفية في البلاد».

(الأخبار)

تأجيل الامتحانات الرسمية

أعلن وزير التربية والتعليم العالي طارق مجذوب، مساء أمس، إرجاء موعد الامتحانات الرسمية، وقال إن إلغاءها يبقى «رهن السيناريوهات المقبلة». وأشار إلى أن «لكل حدث سيناريو، ومن المبكر الحكم على العام الدراسي. يمكن تعويض كل شيء الا الانسان، ولهذا ندرس كل الاحتمالات».

> «الوفاء للمقاومة» عن التعيينات: لاعتماد آلية نوعية بعيداً عن المحاصصة المعتادة

اجرى دياب وحزب الله نقاشا ليلة اول من امس حول بند التعيينات (هيثم الموسوي)

قضية اليوم

محمد نزال «محروق قلبه» لأنّ المصرف لم يُحرَق!

لا تزال تُصرُّ المصارف على احتجاز أموال المودعين لديها. يُذَلّ على أبوابها يومياً المطالبون برواتبهم وفتاتٍ من ودائعهم المحتجزة. وفي زمن الحجر الصحي، يُجبَر العشرات على الوقوف كالمتسوّلين في صفوف طويلة. هذا المشهد دفع بالزميل محمد نزّال وخضر انور وكارين هلال وآخرين للتحرّك قبل اعتقالهم من قبل قوى الامن. وبعد قرار إخلاء سبيلهم، سجّل انور موقفه: لن اتعهّد بشيء إذا لم تتعهّد المصارف بإعادة اموال المودعين! هكذا بات ليلته حبيساً

(هيثم الموسوي)

رضوان مرتضى

«محروق قلبي أنّ المصرف لم يُحرق». بهذه العبارة فاجأ الزميل محمد نزّال امر فصيلة البسطة الرائد خالد الوزان الذي كان يستجوبه مع رفاقه في الادعاء المقدم من مصرف لبنان والمهجر ضد مجهول بالاعتداء على فرعه في رأس النبع. لم يكتفِ نزّال بذلك فحسب، بل دعا الضابط الوزان للمشاركة مع الناس في تحطيم المصارف لاستعادة حقوقها المسروقة. الصحافي الكادح مع مجموعة شبان آخرين «يقودهم»

> **طُلب من انور، دونا عن باقي الموقوفين، التعهّد بدفع بدل الاضرار اللاحقة بالمصرف**

خضر انور جرى توقيفهم صباحاً أمام مصرف الموارد في الحمرا حيث اقتيدوا إلى فصيلة رأس بيروت المشهورة بـ«حبيش». كانوا قد نفّذوا «الغزوة» الأولى على مصارف في رأس النبع قبل أن يصلوا إلى الحمرا. القوى الامنية اتهمت خضر بأنه «الرأس المدبر». جمع الشبيبة وتحرّك. نزّال تولى توثيق ما سيجري بكاميرا هاتفه. أما كارين، فكانت الأكثر إقداماً بينهم. وكذلك دانيال أبي جمعة الذي لا يزال يعاني من إصابته جراء كسر إحدى فقرات عامود الفقري على أيدي عناصر مكافحة الشغب في تظاهرة سابقة، لكنه أصرّ على النزول للدفاع عن حقوق المقهورين. الدافع نفسه حرّك كلاً من عامر حرفوش وأحمد دعيبس ومحمد جلوس ووليد الرفاعي وآخرين.

القصة الحقيقية بدأت أمام مصرف الموارد. يبرز هنا لجوء هذا المصرف تحديداً إلى شبيحة مدنيين لحماية مصرفه، بلطجية يلعبون الدور القذر بداعي حماية المصرف. يُشبهون كثيراً المجموعة التي هاجمت الزميل محمد زبيب قبل أكثر من شهر. بل يُنقل أن بينهم من تهجم على زبيب أثناء إلقاء محاضرته في اللعازرية بعد الاعتداء عليه في الحمرا في شباط الفائت. وقد ظهر ذلك في الفيديوهات التي جرى تداولها.

هكذا لم يكد يصل الشبان حتى هاجمهم شبيحة المصرف بالضرب والشتائم ليقع اشتباك بالأيدي تدخلت على أثره القوى الأمنية. واللافت أنّ القوى الأمنية لم توقف سوى المتظاهرين. وثّق نزال صراخ إحدى السيدات تقول: «أعطوا الناس أموالها... عم تموتونا من الجوع مش من الكورونا»، احتجاجاً على وقوفهم في صفوف مكتظة. يقول الزميل نزال لـ«الأخبار»: «عوملنا معاملة سيئة من قبل القوى الأمنية». يروي كيف أصرّ عنصر الأمن على تقييد يديه من الخلف رغم إخباره بأنه يعاني من ألم شديد في كتفه. ويكشف أنّ عناصر الفصيلة جرّدوه رغماً عنه من ملابسه باستثناء سرواله الداخلي ليضعوه في الزنزانة مع موقوفين آخرين. يقول نزال: «أخبروني أن هذه التعليمات كي لا أشنق نفسي ببنطلون الجينز، علماً أن باقي الموقوفين كانوا يرتدون لباساً رياضياً». ويضيف: «سألته لماذا أنا وحدي هكذا، فقال لي عندما يُحضر لك أهلك بيجاما نعطيك اياها»، فعقّب نزال: «إذاً أشنق نفسي حينها». وحده نزال من جُرد من ملابسه بعدما بيّنت النشرة الجرمية وجود حكم غيابي سابق بحقه بالسجن ستة أشهر على خلفية دعوى عليه بجرم تحقير القضاء وغرامات مالية ناجمة عن أحكام صادرة عن محكمة المطبوعات يبلغ مجموعها 5 ملايين و770 الف ليرة. إزاء ذلك، أعطى مدعي عام بيروت القاضي زياد أبوحيدر إشارته بتوقيفه لتنفيذ الحكم الغيابي بحقه ودفع الغرامات المالية الصادرة بحقه. غير أنّ مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات سجّل سابقة (يمكن البناء عليها في ملفات جميع الموقوفين)، إذ تدخّل ليكسر إشارة مدعي عام بيروت، وأشار بتعليق تنفيذ حكم صادر وأرجاه عشرة أيام تكون بمثابة مهلة لنزّال للاعتراض على الحكم الغيابي و/أو دفع الغرامات، أخذاً بالاعتبار أزمة فيروس كورونا وتقريراً طبياً. غير أن إشارة القاضي عويدات بترك نزّال رهن التحقيق لم تكف في ظل وجود ادعاء مقدم من مصرف لبنان والمهجر. لذلك نُقل مع أربعة من رفاقه إلى فصيلة البسطة للاستماع إلى إفاداتهم في دعوى تخريب المصرف. وهناك مكثوا لبضع ساعات قبل أن يُعطي القاضي غسان عويدات إشارته بتركهم بموجب سند إقامة. وحده الثائر خضر أنور بقي موقوفاً لأنه رفض التعهّد بدفع بدل «الأضرار» التي أصابت المصرف المدّعى في حال ثبت أنه شارك في تحطيمه. وللعلم، فقد طُلب من أنور دوناً عن باقي الموقوفين التعهّد، على اعتبار أن القوى الأمنية تتهمه بأنه الرأس المدبر، لكن أنور اشترط مقابل تعهّده أن تتعهّد المصارف بإعطاء المودعين أموالهم. رفض التنازل عن هذا المطلب ولو كلّفه ذلك بقاءه في السجن.

مقالة

الفاخوري والتعيينات الماليّة: عملة أميركيّة بوجهين

هيام القصيفي

بصرف النظر عن العوامل الداخلية التي أدت الى إرجاء بتّ بند التعيينات، بعد اعتراض رئيس تيار المردة سليمان فرنجية على استئثار رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بالحصص المسيحية، إلا أن ملف التعيينات المالية وجهاً آخر. ثمة بُعد دولي لقرار محلي، يتعلق بالرغبة في عدم استفزاز الأميركيين، كيفما كانت خاتمة هذا الملف وأسماء الذين ستقع عليهم القرعة، وليس حصراً بشخصية أو اثنتين تتمسك بهما واشنطن.

ليس جديداً أن للأميركيين دوراً مباشراً في القطاع المالي، وهو يجري بمعرفة كل الأطراف السياسيين، سواء الذين كانوا في السلطة منذ التسعينيات أو الذين أتوا إليها بعد عام 2005. والعلاقة الأميركية لا تقتصر على شخصية واحدة يستثمر فيها الأميركيون جهدهم واتصالاتهم ومعلوماتهم، وتنتمي الى فريق سياسي واحد. فتشابك المصالح والتداخل بين رغبات القوى السياسية والمصرفية ورجال المصارف والطامحين الى القيام بأدوار فاعلة، يجعل هؤلاء لا يستثنون العلاقة مع الأميركيين، في مسارهم المهني والسياسي. لا يستثمر الأميركيون في وديعة واحدة، بمعنى الحصرية، وقد سبق أن جرت رهانات كثيرة على شخصيات أمنية ومصرفية وسياسية على أساس أنها «تخصّ» الأميركيين وتحت حمايتهم. لكن في لحظة أيّ متغير فعلي، يتم التخلي عن هؤلاء لمصلحة من يخلفهم في المواقع الحساسة، ويصبح شاغلوها الجدد ودائع أميركية جديدة.

ما يحصل في التعيينات المالية لا يتعلق باستفاقة متأخرة لرئيس الحكومة حسان دياب على موضوع الكفاءة، ولا يتعلق حصراً بحسابات رئاسية بين فرنجية وباسيل. فهناك أكثر من نظرية متداولة في هذا المجال تتعلق بالحسابات الفعلية مع الأميركيين وتحسين العلاقة معهم، في مرحلة حساسة مالية واقتصادية، وتشمل استطلاع لبنان لموقف صندوق النقد الدولي وشروطه.

بعد إطلاق عامر الفاخوري، يصبح الكلام عن دور أميركي أكثر تعقيداً، لأن هذه القضية قفزت فوق اعتبارات أمنية وسياسية وقضائية. وإذا كانت لم تحسم بعد كامل ظروفها، فإن ما حسم منها هو الرغبة لدى الفريق السياسي الذي أنجز الصفقة، بمراعاة الأميركيين وتلبية شروطهم. فمن تمكن من إنجاز هذه الصفقة لمراعاة الأميركيين، لن يُقدِم في القطاع المالي على ما يعَدّ استهدافاً لهم ولما يعتبره الأميركيون استمرارية للتعاون المصرفي الطويل الأمد، وخصوصاً في مرحلة العقوبات على حزب الله. فالتركيبة المصرفية الحالية مهما تنوعت انتماؤاتها الحزبية والطائفية لم تخرج عن سياق محكوم بضوابط العلاقات المصرفية والسياسية مع واشنطن، كما فعلت وزارة المال سابقاً وحالياً، وشخصيات نيابية متنوعة الانتماءات ظلت على تواصل مع دوائر أميركية تشريعية أو مالية، كما كان يجري كل مرة تتصاعد فيها حدة العقوبات على القطاع المصرفي. حتى الحكومة الحالية، طبعت أولى خطواتها في عالم السياسة بتعداد «الأميركيين» بين أعضائها.

والتعيينات المرتقبة لن تشذّ عن هذا المسار، مهما كانت الأسباب التي تدفع القوى السياسية الى استبدال شخصيات انتهت ولايتها، بأسماء تدين لها بالولاء الحزبي والسياسي. فالتيار الوطني الحر الذي يريد تحقيق خرق أساسي في هذه الدوائر المالية، ما يؤمن له دخولاً مريحاً الى مجال نفوذ أساسي، لن يدخل الى العالم المالي من بابه العريض مستفزاً لأي دور أميركي. فهذه التعيينات ليست محلية، في كهرباء لبنان أو الكازينو، بل هي، قبل قضية الفاخوري، تأخذ أبعاداً دولية، فكيف الآن، بعدما كُسرت مرحلة الجفاء الطويلة؟ وأي تعيينات ولو حصل فيها تغيير بالأسماء، ستمثل (عدا عن الاستفادة المحلية الضيقة) خرقاً في مجال تحسين العلاقات مع واشنطن وتعزيزها. وهذه تعدّ بمثابة دفعات على الحساب، في إنجاز خطوات يستثمر فيها على المدى البعيد، لأن من أنجز إطلاق الفاخوري لن يكسر الجرة مع واشنطن في اختيار أسماء مستفزة لها، علماً بأن هناك شخصيات لا يمكن لدى وصولها الى بعض المواقع الحساسة إلا أن ترسم مستقبلها تحت سقف العلاقات الجيدة مع عواصم معنية مباشرة بالقطاع المالي. فتثبّت غطاء الكفاءة والعلم والخبرة، يمكن غزْل الكثير من الأسرار والصفقات المالية. ومن قال إن الذين يقومون اليوم بهندسة أساليب التضييق على المودعين ليسوا من أصحاب الكفاءة والعلم والخبرة؟ لكن السؤال الذي يُطرح اليوم: هل من عمل على نزع هذا الفتيل كي لا تنفجر القنبلة في مجلس الوزراء، فعل ذلك لأسباب داخلية تتعلق حصراً بنزاع سياسي داخلي؟ أم أنه لا يرغب في زيادة التوسع الداخلي والخارجي لأي طرف سياسي، مستفيداً من مرحلة انشغال الجميع بالأزمات الصحية والمالية والاقتصادية؟ أولاً وآخراً، لا تزال قضية الفاخوري حية خلف الستارة.

تقرير

دياب: التعيينات تخالف قناعاتي

أكّد رئيس الحكومة حسان دياب، مع إعلانه سحب بند التعيينات المالية من جلسة الحكومة أمس، أن «ما حصل يخالف قناعاتي ومنطلقاتي وتوجهاتي. هذه التعيينات، بالطريقة التي تحصل، لا تشبهنا جميعاً كحكومة تكنوقراط». وقال: «أرى ضرورة وضع آلية شفافة لها الطابع القانوني، ربما إعداد مشروع قانون لتعديل القانون المعمول به حالياً، أو عبر قرار من مجلس الوزراء على غرار الآلية التي اعتمدها في التعيينات الإدارية ومن دون أي تدخّل سياسي». ودافع دياب عن الحكومة، معتبراً أن «قدر هذه الحكومة أن تحمل أعباء هذه التحديات دفعة واحدة، وأن تتحمل المسؤولية من أجل تخفيف الأضرار عن لبنان واللبنانيين. الوضع في البلد وعلى كل المستويات، لا يحتمل مزيداً من التناحر السياسي وتناتش الحصص، خصوصاً أنه لم يعد هناك شيء في البلد يمكن تناتشه». وقال: «لم نشعر أن هناك وعياً وطنياً أو تخلّياً عن السلوك السابق الذي يتحمل مسؤولية رئيسية وأساسية في الانهيار الذي نعيشه، أو ارتقاء إلى مستوى المخاطر الوطنية. هناك من يعتقد أن شيئاً لم يحصل، وأن انتفاضة اللبنانيين في 17 تشرين الأول انتهت، وهناك من يصرّ على عرقلة الحكومة ورميها بالحجارة، لأنه يعتقد أن نجاحها يؤدي إلى كشف عورات السياسات السابقة، وأن البلد لا يمكنه أن يعيش من دون الدوران في فلكهم».

وحول التعيينات، قال: «عندما بدأنا التحضير للتعيينات المالية، وضعت إطاراً محدداً لها يندرج في سياق رؤيتي ورؤية الحكومة والوزراء لهذه التعيينات، انطلاقاً من أن حكومتنا هي حكومة تكنوقراط، وأننا نريد تقديم نموذج جديد من الأداء في السلطة التنفيذية. كان المفروض أن يستند الاختيار في التعيينات على المعايير الأكاديمية والكفاءة العلمية والخبرة فقط، وليس وفقاً لحسابات المحاصصة السياسية»، مضيفاً: «هذا لا يعني أن بعض المرشحين للتعيين لا يتمتعون بالكفاءة. أبداً، هناك مرشحون يتمتعون بسير ذاتية ناصعة ومميزة، لكن المسار العام لا يتوافق مع تطلعاتنا. ليس هناك مجال للخطأ. اليوم يفترض أن تكون هذه التعيينات، خصوصاً في مصرف لبنان، مبنية على الكفاءة والخبرة، خصوصاً أننا على وشك الدخول في مرحلة حساسة ودقيقة تتضمن إعادة هيكلة الدين العام وهيكلة القطاع المصرفي، كما إعادة هيكلة مصرف لبنان». وسأل «كيف يمكن أن نعيّن في مواقع برواتب مرتفعة وخيالية أحياناً، بينما البلد يمر بأزمة مالية كبيرة، وأزمة اجتماعية خطيرة، وأزمة صحية مخيفة؟».

(الأخبار)

تقرير

المصروفون من «سعودي أوجيه»: نريد حقوقنا لا «كرتونة إعاشة»

المال ليس «عملة نادرة» عند رئيس الحكومة السابق سعد الحريري. هو موجود، لكن ليس لأصحاب الحقوق. هو إما لحرب النفوذ في المعارك السياسية، أو لشراء ولاءات. في زمن انتشار وباء كورونا، هرع بعض السياسيين والمصرفيين إلى التبرع بفتات للفقراء. في الحقيقة، ليست هذه التبرعات مساعدة إنسانية، بقدر ما هي محاولة لتلميع صورة الموسومين بالفساد. وقد دخّل الحريري اللعبة، متبرعاً بمبلغ 100 مليون ليرة لبنانية لمستشفى عكار، وكذلك تخصيص فندق «غراسياس» في ضهر نصار كأول مركز للحجر الصحي في عكار. بالتأكيد، تستحق عكار وأهلها مبلغاً أكبر بكثير من ذلك، تعويضاً عن كل سنوات الإهمال، كما يستحق موظفو شركة «سعودي أوجيه» المُفلسة التفاتة في ظل الأوضاع الراهنة، وهم الذين لا يزالون ينتظرون تحصيل حقوقهم وتعب سنوات اغترابهم. غالبية العائلات التي فقدت وظيفتها بعد إفلاس سعودي أوجيه (نحو 3500 عائلة) تعاني اليوم من بطالة مستمرة، إذ إن أفرادها لم يوفّقوا بمهن بعد عودتهم، وهم لم يتقاضوا رواتب منذ شهر نيسان 2015. منذ حوالي شهر، توفي أحد العاملين المصروفين من الشركة، في ظروف معيشية تعيسة، من دون تحصيل حقوقه، وهناك حالات سابقة له.

مع ذلك، لم يكُن لأكثر هذه العائلات نصيب من «كرَم» الحريري. صرخة هؤلاء عادت لتعلو، لا طلباً لمساعدة مالية ولا «كرتونة إعاشة»، بل للحصول على مستحقاتهم وتعويضاتهم، وهم في أمسّ الحاجة إليها حالياً. وتستغرب العائلات كيف يُمكن دفع مبالغ كمساعدات «ولا نرى نحن قرشاً واحداً من حقوقنا التي كنا سنحصل عليها كاملة فيما لو جرى تقسيمها على دفعات مثل تلك التي رُصدت للمستشفى».

وكان كلام الحريري عن استعداده لتمويل المحكمة الدولية، وتبرعه لمستشفى الشمال بمبلغ مئة مليون ليرة، قد أثار استياء الكثير من موظفي سعودي أوجيه وتلفزيون وصحيفة المستقبل المصروفين، والذين لا يتقاضون رواتبهم المستحقة إلا بعد اعتصام احتجاجي.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

شروط «تعجيزية» لعودة المغتربين

أماك خليك

لم تدم فرحة المغتربين اللبنانيين بـ«عطف» دولتهم عليهم سوى أسبوع واحد. الخطة الرسمية لـ«إعادة اللبنانيين من الخارج» خضعت لتعديلات في جلسة الحكومة، أمس، تكاد تنسفها من أساسها. ورغم أن المرحلة الأولى من الخطة (تنطلق الأحد المقبل وتنتهي في 12 نيسان) كانت تستوعب 10 آلاف شخص فقط من كل دول العالم، تراجع رئيس الحكومة حسان دياب أمس عن الرقم معلناً أنه «لا يمكن إعادة أكثر من 25 في المئة من العشرة آلاف».

> التعديلات فرضتها عراقيل لوجستية حالت دون تطبيق آلية النقل التي كانت تتضمن مواكبة كل رحلة بطواقم طبية وفريق من الأمن العام يفحص العائدين قبل صعودهم إلى الطائرة. وبحسب معلومات «الأخبار»، رفضت دول عدة، منها الإمارات وغانا، هذه الآلية، وتم التعديل على قاعدة السماح لهم بالصعود إلى الطائرة مع ضوابط صحية صارمة، على أن يخضعوا للفحوصات في مطار بيروت، وفي ضوئها يُحدَّد مسار العائدين: إما إلى المستشفى أو إلى الحجر الصحي لمدة 14 يوماً. «وفي حال ظهرت إصابات عدة بين العائدين، سنعيد النظر بباقي الرحلات وبالمرحلة الثانية من الإجلاء» بحسب دياب.

سجّل نحو 30 ألفاً حول العالم أسماءهم للإجلاء النسبة الأكبر منهم في الإغتراب الافريقي

وبعدما وضعت وزارة الخارجية والمغتربين على موقعها الإلكتروني، أول من أمس، رابطاً لتسجيل أسماء الراغبين بالعودة، مع استمرار فتح باب تعبئة الإستمارات في مقرات البعثات، سجّل نحو 30 ألفاً حول العالم أسماءهم للإجلاء. وسُجّلت النسبة الأعلى في الإغتراب الأفريقي. إذ سجّل نحو ستة آلاف شخص أسماءهم في ساحل العاج التي يزيد تعداد الجالية فيها على الـ 80 ألفاً. وفي نيجيريا حيث يقيم حوالى 30 ألف لبناني، سجل نحو 2500 أسماءهم، ونحو 2200 من جمهورية الكونغو الديموقراطية والدول المحيطة بها. وسجل نحو 1200 شخص أسماءهم في بريطانيا، ونحو 2700 في فرنسا ونحو ألف في كندا. من بين كل هؤلاء، سيُجلى نحو 2500 فقط ضمن المرحلة الأولى. في مقابل عدد مماثل في المرحلة الثانية. مصدر دبلوماسي لبناني في ساحل العاج لفت إلى أن العاملين في السفارات «تتركز جهودهم على تصنيف المسجلين وفق الأولويات التي حدّدتها خطة الحكومة وتقديم المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة على غيرهم».

تحديد سقف العائدين لم يكن الصدمة الوحيدة للمغتربين. شائعات عدة انتشرت في الأيام الماضية عن أن أسعار تذاكر الإجلاء على متن طيران الشرق الأوسط ستكون مرتفعة جداً بعد أن قضت الخطة الحكومية بأن يتحمل الراغبون بالعودة كلفة إجلائهم. مصادر في البعثات الدبلوماسية والجاليات في دول أفريقية عدة أكدت لـ«الأخبار» أن سعر تذكرة الذهاب «تضاعف بنحو مرتين، ما فرض على كثيرين العدول عن فكرة العودة»، لكنها لفتت إلى أن «الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي أجلت رعاياها حمّلتهم ثمن التذاكر سواء بالدفع مباشرة أو بضمان الدفع اللاحق بعد عودتهم إلى ديارهم».

أعداد الراغبين بالعودة تعني أن خطة الإجلاء، في حال جرت بوتيرة متواصلة، ستحتاج الى وقت طويل يمتد أشهراً لانجازها. فمن أبيدجان، مثلاً، سيحتاج إجلاء جميع اللبنانيين إلى 60 رحلة على الأقل، أي نحو شهرين. إذ أن كل رحلة تحتاج إلى نحو 24 ساعة لإنجازها (ذهاب وإياب ووقت الانتظار وتعبئة الوقود وفحص الطائرة وصعود المسافرين).

مصدر في مكتب «ميدل إيست» أوضح لـ«الأخبار» أن سبب رفع ثمن التذكرة يهدف إلى تغطية نفقات الرحلة غير التجارية. فالطائرة في طريق ذهابها من لبنان ستكون شاغرة. وفي طريق إيابها ستكون نصف ممتلئة، ما يعني ان اكبر طائرات الـ«ميدل ايست» ستتسع لـ100 شخص فقط بالنظر إلى طريقة توزيع مقاعد الركاب».

في المقابل، تعالت الأصوات المعترضة على الأسعار. بيانات عدة صدرت عن فاعليات في الجاليات تهاجم الدولة «التي ترفض بأن تصرف قرشاً واحداً على المغتربين الإقتصادية. أما في حال الموافقة على السعر المبالغ، فلمن سيدفع العائد ثمنها؟ للسفارة حيث سجل اسمه أم لمكاتب الـ«ميدل إيست» حول العالم؟ استفسار لم يجد إجابة بعد.

إلى ذلك، فإن كثيرين من الذين كانوا قد حجزوا تذاكر للسفر إلى لبنان بمناسبة عيد الفصح، ألغيت رحلاتهم بسبب إقفال المطارات. مصدر في شركة الطيران اللبنانية أوضح لـ«الأخبار» بأن «ميدل إيست منحت صاحب التذكرة فرصة استعادة ثمنها أو تعليق موعدها لأجل غير مسمى». أما عن استخدام التذاكر المحجوزة سابقاً للعودة بها ضمن الإجلاء وتوفير ثمن شراء تذاكر جديدة «فهو أمر لم يحسم بعد لأن الرحلة العادية منفصلة عن رحلة الإجلاء المستجدة». وتجدر الإشارة إلى أن الشركة، رغم إقفال مطار بيروت الدولي، لا تزال توفر عبر موقعها الإلكتروني خدمة حجز التذاكر!

الغموض يلف مصير الجاليات في الدول التي لا تصلها أجنحة الأرز. في أفريقيا على سبيل المثال، ورغم كثافة أعداد الجاليات المنتشرة في جميع دولها، فإن «ميدل إيست» تنظم رحلات إلى نيجيريا وغانا وساحل العاج فقط. مصدر دبلوماسي أكد لـ«الأخبار» أن وزارة الخارجية والمغتربين «لم تعمم علينا آلية عودة اللبنانيين من تلك الدول رغم أننا مستمرون بتعبئة استمارات العائدين». فيما أشار مصدر مواكب للملف الى «اقتراح يتم البحث فيه باستئجار طائرات تابعة لخطوط جوية تعمل على خط البلدان التي لا تصل إليها ميدل إيست».

شهران لاعادة الراغبين من ساحله العاج فقط (مروان بوحيدر)

الذين أمدّوها بالمليارات طوال عقود وقررت بأن تحمّلنا كلفة كل رحلة». أكثر المتضررين هم الموظفون المقيمون مع عائلاتهم والذين لا يملكون إمكانية دفع أكثر من عشرة آلاف دولار للعودة. ووفق مصدر في الجالية في ساحل العاج، يتخبط أصحاب الأعمال بين تكبد ثمن التذاكر لموظفيهم وعائلاتهم كما تقتضي عقود العمل وبين اقتسام الخسارة بين الطرفين. تخبط يتزامن مع شلل شبه تام للحركة

التعليم «أونلاين»... «تخبيص عن بُعد»!

فاتن الحاج

في انتظار قرار واضح بشأن مصير العام الدراسي، يعلو صوت الأساتذة والمديرين مجدداً بخصوص «التعليم عن بعد» الذي «يتبيّن يوماً بعد يوم أنّه بلا جدوى وغير عادل وخارج الكوكب المنكوب»، إذ إن «من يطالب الأساتذة والطلاب بتطوير قدراتهم التكنولوجية في عزّ الأزمة، كمن يطلب من أحدهم أن يرمّم قرميد بيته في قلب العاصفة»، وفق أستاذ ثانوي.

يؤكد هؤلاء أنهم، كما الطلاب، في حالة قلق وترقب ولم يعودوا قادرين على تحمل الضغوط التي تمارسها الوزارة على مديري المدارس الرسمية الذين يمارس بعضهم الضغوط نفسها على الأساتذة والتلامذة، وكأنّ الجميع في وضع طبيعي. وبحسب الأستاذ في ثانوية البزري الرسمية في صيدا وسيم رمضان، فإن «الأساتذة حائرون بين أن يُطلب منهم تقييم التلامذة وشرح دروس جديدة «أونلاين»، وبين أن يقال لهم إنّ التعليم عن بعد ليس بديلاً لأنّ التعويض سيجري حتماً بعد انتهاء أزمة كورونا. فهل نكمل التواصل مع الطلاب كما بدأنا منذ شهر أم نتوقف هنا طالما أن التعويض لا بد منه؟»، علماً بأن الوقت المتبقي لإنجاز المناهج الدراسية هو 45 يوم تدريس فعلي. رمضان أشار إلى «تخبط بين تعاميم الوزير والمدير العام التي تسمح باستخدام الوسائل المتاحة، وبين إجبارنا على استخدام المنصة الإلكترونية مايكروسوفت تيمز بعدما تلقّينا دورة تدريبية في هذا الخصوص». لكنه سأل: «إذا تدرب بعض الأساتذة، من يدرّب الطلاب؟ وهل الجميع قادرون وتتوافر لهم الظروف التقنية والاقتصادية للحاق بذلك؟ وأيّ منهاج يجب أن ينجز من الجلدة إلى الجلدة في حالة الطوارئ؟ أليس كافياً تغطية أهداف وكفايات معينة حتى لو لم يختم الكتاب؟».

الأستاذة الثانوية رين أبي عبد الله رفضت «اتهامنا بالتقصير»، مشيرة إلى أنّ الأساتذة والتلامذة والمديرين وحتى الأهل «قاموا بأكثر من واجبهم... فيما الجهات المعنية بوضع الخطط والتنفيذ هي المقصرة. ولتوقف وزارة التربية الأعمال البطولية على حساب التلامذة». مدير ثانوية بدنايل الرسمية جمال سليمان تحدث عن «التخبيص عن بعد» و«الضغط الذي تمارسه الوزارة علينا لجهة إلزامنا خلال ثلاثة أيام بإرسال أسماء الأساتذة وبريدهم الإلكتروني وأرقام هواتفهم والباسوورد للطلاب وجدول لاستبيان الرأي حول آلية التقييم للتعليم عن بعد بواسطة التلفزيون التربوي والمنصة الإلكترونية، علماً بأننا في حالة طوارئ صحية ولم نخضع لأي تدريب، وليس لديّ كمدير أدنى فكرة عن طريقة تشغيل المنصة».

> ضغوط من الوزارة على المديرين ومن المديرين على الأساتذة والطلاب

«الأولوية هي للصحة النفسية للمجتمع وللمعلمين والأساتذة كي يصمدوا في محنة كورونا»، كما تقول القيادية في التيار النقابي المستقل بهية بعلبكي، «وليس استخدام سياسة العصا الغليظة ووضع الجميع تحت ضغط كبير». ورأت أن «المطلوب ليس تعليماً عن بعد، وهو مشروع متكامل يتضمن تدريباً وتقييماً خلال فترة زمنية كافية، إنما متابعة عن بعد محببة ولطيفة تستخدم موارد (بصريات، فيديوات، تسجيلات) مرتبطة باهتمامات التلميذ وحياته اليومية. وبناءً عليه، لم يكن هناك جدوى من تسليط سيف العلامات والتقييم على رقاب الأهل والتلامذة، ولم يكن منتظراً أن يكون هناك شرح لدروس جديدة، بل التركيز على الأهداف والكفايات التي أعطيت قبل العطلة القسرية». وهو ما لا يحصل حالياً من خلال التلفزيون التربوي ووسائل التواصل الأخرى بين الأساتذة والطلاب، إذ يجري شرح لمهارات جديدة وموضوعات غير واردة في المنهج اللبناني الرسمي، فضلاً عن شرح دروس يمكن أن تحذف في ما بعد إذا تقرر ترشيق المناهج بسبب التأخير الناتج من التعطيل. «من هنا، كان يجب تقرير الحذف والترشيق قبل الانطلاق بالتلفزيون التربوي».

أسعار المواد الاستهلاكية زادت 60%

راجانا حميه

«طارت» أسعار المواد الغذائية والخدمات ذات الاستهلاك اليومي للعائلات. ففي وقت تعيش فيه البلاد أزمة صحية خطيرة، ينشط التجار والمحتكرون على خط أزمة المواد الاستهلاكية، ليزيدوا طين «الكورونا» بلة. أول من أمس، كشفت جمعية حماية المستهلك في تقريرها الجديد حول أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية عن الجانب الأسوأ من الأزمة، مشيرة إلى أن ارتفاع الأسعار لامس عتبة 58,43% وذلك خلال 5 أشهر فقط، منها 13,17% حدثت خلال الفترة الأخيرة، بين الخامس عشر من شباط والحادي والثلاثين من آذار، الماضيين.

هذه النسبة «المحلّقة» من الزيادة دفعت بالجمعية إلى إطلاق صرخة بالاتجاه الحكومة، داعية إياها إلى وضع الأمر في سلم أولوياتها لتدارك الأمر قبل حصول الانهيار. وعلى رأس سلم تلك الأولويات، دعت الجمعية إلى أن يكون توجه الحكومة صوب دعم القطاعات الأساسية «من الحبوب إلى اللحوم إلى مشتقات الحليب والأدوية إلى المحروقات». والدعم هنا يستوجب «دعماً» آخر على خط وزارة الاقتصاد التي عليها «العمل على إعداد جدول لتحديد أسعار هذه السلع، أسوة بدول عربية وأوروبية عدة»، كما «الإلغاء الفوري من قبل المجلس النيابي لكافة أشكال الاحتكار، ولا سيما القانون 1967/34 الذي أسس لاحتكارات التي تسيطر على الاقتصاد اللبناني، وإقرار قانون المنافسة».

وفي التفاصيل، أورد التقرير 145 صنفاً من المواد الغذائية، راوحت نسبة ارتفاع أسعار موادها بين 10,6% و27,17%، أن الخضار والفاكهة احتلتا «المراتب الأولى» في السجل، إذ بلغت نسبة ارتفاع أسعار الخضار 27,17% والفاكهة 20,13%. ويتخطى هذان الصنفان اليوم أسعار اللحوم (11%) التي كانت حتى وقتٍ سابق تحتل رأس القائمة. والسؤال هنا: لماذا «يطير» سعر هذين النوعين؟ الجواب يحيلنا إلى الأزمة التي يتسبّب فيها الدولار الذي أثّر على «إنتاجية» المزارعين لهذا العام، كما ضربت تأثيراته أيضاً ما تستورده البلاد من الخارج. في الشق الأول، لم يتمكن المزارعون من زراعة الكمية الكافية التي درجوا عليها خلال السنوات الماضية. ففي أحسن الأحوال «كيف ما كان نازلة المواسم 30% عن السنوات الماضية، وفي بعضها 50%»، يقول أنطوان الحويك، رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين. هذا العجز سببه الدولار. وهذا ما يجمع على قوله المزارعون، والعجز هنا من ناحيتين «من ناحية المصارف التي لم تعُد تُسلّفنا، أضف إلى أنها اليوم تلعب دور المصارد لأموالنا. أما من الناحية الأخرى، فتقف شركات المستلزمات الزراعية، التي لم تعد تعطي المزارع ما يحتاج إليه من بذور وأسمدة ومستلزمات، لا بالدين ولا بقرش واحد إلا الدولار الكاش»، يقول رئيس تجمع المزارعين والفلاحين، إبراهيم الترشيشي. هذا «الحظر» من جانب شركات المستلزمات الزراعية سببه «عدم قدرتهم على فتح الاعتمادات لشراء المعدات من الخارج، الأمر الذي أدى إلى نقص المواد المستوردة التي لم تعد تكفي حاجة المزارعين». على أن أزمة المزارعين والشركات هي نفسها: المصارف «التي حاصرتنا من جميع الجهات». لكل هذه الأسباب، خفّت إنتاجية المزارع اللبناني، ما جعل الباب مفتوحاً على المضاربات، حيث استغل التجار الوضع لرفع الأسعار. وما شجعهم على «التمادي» أيضاً هو أن الأصناف المستوردة، بمن بطاطا وبصل وثوم، هي الأخرى لا تكفي بسبب التهافت عليها. ففي سبيل المثال، بلغ سعر «كيلو الثوم ما لا يقل عن 9 آلاف ليرة بسبب إقفال سوق الصين، وهو السوق الأساسي لهذا الصنف، وتحولت الأنظار إلى مصر، غير أن التهافت عليه رفع سعره». يقول الترشيشي. أما بالنسبة إلى أصناف أخرى «كالباذنجان والبندورة والخيار»، فهي إجمالاً «بتطلع بكميات قليلة في مثل هذه الأوقات»، وهو أمر آخر يسهم في رفع السعر. ولأن العرض والطلب يتحكمان في السعر، فعندما يخف العرض ويكثر الطلب ترتفع الأسعار. واليوم، هذا ما يحصل، وإن كان «هذا الواقع سيخف مبدئياً مع بدء الإنتاج اللبناني منتصف هذا الشهر».

إلى الآن، الواقع لا يبشّر بالخير. وما كشفته جمعية حماية المستهلك مستمر، أقله حتى بدء موسم «القطاف» المحلي. ولكن، أين وزارة الاقتصاد من كل ذلك؟ بالنسبة إلى الأخيرة، لا يزال «الحال على حاله»، بحسب البعض، إذ إن جلّ ما تفعله الوزارة هو تسجيل محاضر الضبط وتحويلها إلى القضاء. ولكن، هل هذا يكفي في ظل أزمتين قاسيتين؟

(مروان بو حيدر)

أربع وفيات خلال 24 ساعة: دخلنا مرحلة التعرّض المباشر للفيروس

«دخلنا مرحلة التعرّض المُباشر للفيروس». ما يعني أن علينا أن لا نطمئنّ كثيراً لانخفاض عدد الحالات المسجلة في الأيام الماضية. إذ إن نحو نصف عدد الوفيات الـ 16 سببها احتكاك مباشر بين الفيروس وخلايا الرئة. وليس بسبب تفاقم عوارض الأمراض المزمنة. وما يزيد من حساسية الوضع، سلوك التفلّت من الحجر المنزلي الذي برز خلال اليومين الماضيين

هديل فرفور

أربع وفيات سُجّلت خلال الساعات الـ 24 الماضية بفيروس كورونا المُستجدّ، وفق أرقام وزارة الصحة، ليرتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 16.

عند بداية انتشار الفيروس، عُزي سبب الوفيات إلى عوارض أمراض كان المصابون يعانون منها. «إلّا أننا بتنا نشهد، أخيراً، وفيات جرّاء الفيروس مُباشرةً. وبتنا نشهد احتكاكاً مباشراً بين الفيروس وخلايا الرئة»، وفق مصادر طبية معنية. لفتت إلى أن سبع وفيات كانت بسبب «سيطرة الفيروس مباشرةً على الرئتين، إمّا بسبب كبر السن أو لنقص في المناعة».

ومع أن أرقام «الصحة» أشارت، أمس، إلى أن 15 حالة وفاة من أصل 16 كان أصحابها يعانون من أمراض مزمنة (سبعة منهم فوق السبعين)، إلّا أن ذلك لا يعني أن الوفاة، في كل هذه الحالات، سببها تفاقم عوارض الأمراض المزمنة، بل هناك أسباب تتعلّق بالتعرض للفيروس مُباشرةً. وهذا يعني «دخولنا مرحلة التعرض المباشر للفيروس»، وفق المصادر نفسها. ومن شأن ذلك «فرملة» الطمانة التي عكستها أعداد الإصابات المحدودة التي سُجّلت خلال الأيام الماضية. إذ أُقفل عدّاد «كورونا»، أمس، على 494 حالة بعد تسجيل 15 إصابة جديدة فقط من بين 539 فحصاً أُجريت في الساعات الـ 24 الماضية.

واعلنت إدارة مُستشفى رفيق الحريري الجامعي مساءً عن تماثل ثلاث حالات للشفاء ليرتفع عدد حالات الشفاء إلى 46، ما يجعل عدد المُصابين الفعليين حالياً بالفيروس 432 شخصاً، ثلاثة منهم حالتهم حرجة.

ولعلّ ما يزيد من منسوب القلق هو سلوك «التفلّت» من الحجر المنزلي الذي برز، أخيراً، في مختلف المناطق اللبنانية التي شهدت حركة سير «شبه طبيعية». وهذا ما دفع برئيس مجلس الوزراء حسان دياب، أمس، إلى التهديد بتدابير «صارمة وأكثر قساوة»، وفق ما نُقلت عنه وزيرة الإعلام منال عبد الصمد عقب انتهاء جلسة الحكومة. دياب لفت إلى أنّ «التحديات الوطنية تتطلّب حدّاً أقصى من الحجر الصحي».

20% من الحالات من دون عوارض

«غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث» أشارت إلى أن 20,5% من

مختلف المناطق تشهد حركة سير «شبه طبيعية» (أ ف ب)

الحالات المُصابة بفيروس كورونا «لا أعراض لها»، فيما 71,39% منها متوسطة وخفيفة، و8,46% حرجة. ولفت تقرير الغرفة أمس إلى أن 54% من المُصابين إناث، فيما لا تزال الفئة العمرية التي تتراوح بين 20 و29 عاماً هي الأكثر إصابة بالفيروس (23,13%).

ولا يزال قضاء المتن مُتصدّراً اللائحة في أعداد الإصابات (104)، تليه بيروت (93) فكسروان (64). ووصل عدد الخاضعين للحجر في المناطق إلى 1188، منهم 357 في محافظة جبل لبنان، تليها عكار (344)، فالشمال (237).

ووافقت اللجنة الوطنية لمتابعة التدابير الوقائية والإجراءات لمواجهة فيروس كورونا، حتى الآن، على تخصيص 23 مركزاً للعزل في المناطق، عشرة منها في محافظة جبل لبنان، وخمسة في عكار وخمسة في البقاع، ومركز في الجنوب واثنان في الشمال.

إلى ذلك، قرّرت الحكومة تشكيل لجنة طوارئ مهمتها تطوير الخطة الوقائية في وجه كورونا في السجون، كما وافقت على مشروع مرسوم يرمي إلى «إعفاء المستلزمات الطبية المُستعملة لمواجهة كورونا»، علماً بأن استيراد المُستلزمات الطبية المُستعملة كان محظوراً في السابق.

رئيسة تجمّع مُستوردي المُستلزمات الطبية، سلمى عاصي، قالت في اتصال مع «الأخبار» إنّ عدداً من التحويلات المالية المخصصة لاستيراد بعض المعدات الطبية التي كانت عالقة تم تحويلها، «فيما لا تزال آلية استيراد المستلزمات الطبية المخصصة لفيروس كورونا تنتظر فضّ عروض المناقصة في وزارة الصحة خلال اليومين المُقبلين».

> لوّح رئيس الحكومة بتدابير أكثر صرامة لضبط خرق قرارات التعبئة

على الغلاف

«بعلبك ـ الهرمل» ملتزمة بالحجر:
بلديّات «عاجزة» تنتظر مخصّصاتها

أربع إصابات بفيروس كورونا في بعلبك ـ الهرمل. إلى حينه، هي نتيجة إجراءات باكرة والتزام بالإقفال تراجع «قليلاً» مع نهاية آذار. وتجمّع السكان أمام الصرافات الآليّة. بلديّات المحافظة تنتظر الإفراج عن مخصّصاتها و«المساعدات الموعودة» من الحكومة للعائلات الأكثر فقراً

إيلده الغصين

تلتزم محافظة بعلبك - الهرمل، في شتاء كل عام، ما يشبه «الحجر». لكنّ الوضع المستجدّ الزم المحافظة بإجراءات لا تشهدها عادة في بداية الربيع. على طول أوتوستراد بعلبك - الهرمل، حركة سير «نشطة» في غياب «الفانات»، وسيلة النقل العام الأمرّ، والتزام شبه تام بالإقفال من قبل المحال والمؤسسات التجارية، فيما ما بقي منها «شغّالاً» وضعت إرشادات

> النتيجة المتدنية في الإصابات قد تكون مرتبطة بغياب فحص الـPCR

على مداخله تدعو الزبائن الى الالتزام بالمسافات وعدم التجمع قرب صناديق الدفع. «لا جديد» بخصوص التأخّر في صيانة شبكة الكهرباء وإصلاح أعطالها، من قبل شركة KVA، وهو أمر اعتادته المنطقة منذ ما قبل الحجر، وقد عانى عدد من البلدات من انقطاع التيار بشكل تام في اليومين الماضيين. كما لا تحسّن في تغطية الهواتف الخلوية في المناطق النائية، أو في سرعة الانترنت، وهو أمر تأقلم معه السكان، كما فعلوا مع الطقس الجاف والبارد.

ورغم عدم توافر مقوّمات التزام المنازل، سجّل قضاء بعلبك 4 إصابات فقط، في مقابل صفر إصابات في قضاء الهرمل. «الإصابات المسجّلة هي لأشخاص من المنطقة لكنهم يسكنون خارجها، وهذا نتيجة اتخاذ الإجراءات باكراً منذ 25 شباط، إضافة إلى أن المنطقة ليست ممرّاً إلزامياً للتنقّل بين المحافظات. الذين يزورنا هم أبناؤها الذين يسكنون في المناطق الساحلية، وعليه طلبنا منهم أن يستقرّوا في المنطقة بدل التنقّل خلال الويك إند»، وفق محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر. النتيجة المتدنيّة في الإصابات قد تكون مرتبطة، أيضاً، بغياب فحص الـPCR الخاص بفيروس كورونا في مستشفيات المنطقة، وهو «أصبح متوافراً في مستشفى بعلبك الحكومي، فيما مستشفى الهرمل الحكومي قيد التجهيز» وفق خضر. تحت إشراف غرفة إدارة الكوارث التابعة للمحافظة، ثمة «40 متطوعة ومتطوعاً من طلاب الطب والصيدلة في المنتظمة للعمل في الأماكن العامة والدوائر الرسمية والسوبرماركت لتطبيق إجراءات الوقاية».

نسب الالتزام بالإقفال التي ظهرت من الأعلى بين المحافظات، تراجعت في الأيام الماضية، «لكن الالتزام لا يزال قائماً»، والسبب، وفق خضر، «أن التراخي يحصل بعد أيام من الالتزام التام، وهو ما اضطررنا إلى التدخل بعد الزحمة الأخيرة على الصرافات الآلية، بمؤازرة القوى الأمنية، وطلبنا من المصارف تشديد إجراءات التعقيم والمباعدة بين الزبائن». بعد قرار خضر باكتفاء أصحاب المولدات بكلفة التشغيل لا الأرباح تحت طائلة الختم بالشمع الأحمر، حدّدت لجنة متابعة ملف المولّدات في بلدية بعلبك سعر كلفة الخمسة أمبيرات بـ60 ألف ليرة للمنازل بدلاً من مئة ألف مع إعفاء المحال التجارية المقفلة. المبلغ المخفّض يبقى غير قليل بالنسبة للسكان، وعليه يعلّق خضر بأن «أسعار المحروقات انخفضت وهامش الربح لأصحاب المولدات موجود، والمطلوب هو تكافلهم مع السكان، علماً بأن التعرفة تفوق أحياناً 120 ألف ليرة».

حاجات قرى بعلبك - الهرمل تفوق إمكانيّات بلديّاتها التي تنتظر صرف اعتماداتها المتراكمة منذ 2018. المنطقة التي تضمّ أكثر من 300 ألف ناخب ليسوا جميعاً مقيمين فيها، شهدت بعد إعلان حالة التعبئة العامة عودة مئات العائلات النازحة منها للعمل خارجها... «لالتزام الحجر فيها».

في بعلبك، وحدها الأفران والصيدليات الطبيّة والزراعية والبيطرية فتحت أبوابها. رئيس بلدية المدينة فؤاد بلّوق أفاد «الأخبار» بأن «المدينة متجاوبة إلى حدّ كبير مع منع التجوّل والإقفال، هذه منطقة تفشّى فيها الفقر... السكان بدأوا أخيراً بطالبوننا بالمساعدات التي أعلنت عنها الحكومة، ونحن لا نملك جواباً! لذلك نحتاج إلى توضيحات من الوزارات المعنية بشأن مواعيد صرف هذه المساعدات وأي عائلات ستطال». ارتفاع أسعار السلع دفع البلدية إلى التواصل مع وزارة الاقتصاد، «وسنبدأ بدوريات للشرطة البلدية، لأننا لا نفهم ما علاقة الدولار بالمواد المنتجة محلياً، ثمة جشع لدى بعض التجار وعليهم الرأفة بالناس». بلوق ناشد مجلس الوزراء صرف مستحقات البلديات، «لأننا لن نستطيع دفع رواتب العمال والموظفين لشهر آذار. أي أمراض ستنتشر في حال توقفوا عن جمع النفايات؟». الأحزاب «لم تقم إلى حينه بدورها»، والمبادرات «تشمل توزيع الطعام على عشرات العائلات، مشكورة، لكن ماذا عن الباقي؟ ثمة نحو 5 آلاف محل مقفل، ما يعني أن نحو 8 آلاف شخص يعتبرون حالياً عاطلين من العمل. وهؤلاء من يساعدهم؟ حتى كراتين الإعاشة لم تصل إلى العائلات الفقيرة».

طلب لجان الطوارئ من البلديات البحث عن أماكن للحجر يعتبره رئيس بلدية العين (قضاء الهرمل) زين ناصر الدين «تذبيراً بتوقيع الوزارات للأسوأ، وهو ما لا نتمنّاه. لا إصابات في بلدتنا، ومع ذلك نحن في صدد تخصيص مبنى مؤلّف من 8 غرف كمركز مبدئي للحجر في البلدة». ويضيف «التعاون الحاصل مع الهيئة الصحية الإسلامية والصليب الأحمر اللبناني في الإرشادات وحملات التوعية جيّد، والناس ملتزمون بنسبة كبيرة بالحجر، إلا أن عدداً من المحال بدأ يشكو من الإقفال».

استعداد المستوصفات والمراكز الصحيّة لاستقبال الحالات المشتبه فيها يبقى خجولاً، في حين لا تغامر سيارات الإسعاف بالتدخّل إلاّ في الحالات الخطرة. رئيس اتحاد بلديات دير الأحمر المحامي جان فخري لفت إلى «أن المركز الصحي في المنطقة يحاول بالحد الأدنى الاستعداد لاستقبال أي حالات مشتبه فيها قبل نقلها إلى المستشفيات، خاصة أن نقل الحالات المشتبه فيها من قبل الصليب الأحمر مكلف وليس مؤمّناً إلاّ للحالات الجادة... أما الأهم فهو عدم التعاطي مع المشتبه في إصابتهم كأشخاص غير مرغوب فيهم»، ويشير إلى «التزام الإقفال، وإنشاء لجنة طوارئ في المنطقة للتواصل مع لجنة الكوارث في المحافظة ومدّها بالتقارير اليومية».

«بورصة الأسعار» تتقدّم على «بورصة كورونا»

رامح حمية

«وكأن منطقة بأكملها تركت لمصيرها... غش واحتيال وسرقة للناس بلا حسيب أو رقيب». هكذا يختصر الرجل الخمسيني الخارج من إحدى التعاونيات فوضى الأسعار التي تضرب منطقة بعلبك - الهرمل، وسط غياب تام، وإن لم يكن مستجدّاً، لمديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد.

الأسعار، هنا، تختلف بين ساعة وأخرى وليس بين يوم وآخر، هي أشبه بسوق سوداء من دون ضوابط، وتطال كل شيء حرفياً: المواد الغذائية والاستهلاكية والمحروقات والغاز (لا التزام بتسعيرة وزارة الطاقة)، وتشمل الاستهلاكيات الكبرى كما الدكاكين الصغيرة... وهي تتعدّى الجشع لتصل الى حد الاحتيال، إذ تتفاوت الاسعار بنسب كبيرة بين استهلاكية وأخرى للسلعة الواحدة، وتتبدّل الأسعار ليس بين يوم وآخر، بل بين ساعة وأخرى.

بورصة الاسعار باتت تشغل بال أبناء المنطقة أكثر من أخبار «بورصة كورونا». ولم تنفع في مكافحة هذه الظاهرة وجبهها المذكرة التي وجهها محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر الى مصلحة الاقتصاد في البقاع، مطالباً فيها بـ«التشدد في ضبط الاسعار ومراقبة المحال التجارية وتسطير محاضر ضبط، بعد ورود شكاوى شفهية عن ارتفاع جنوني في أسعار مختلف المواد الغذائية في جميع المحال التجارية الواقعة ضمن محافظة بعلبك الهرمل».

شكاوى أبناء المنطقة ومذكرة المحافظ لم تلقيا صدًى لدى أصحاب المحال التجارية، بل استفحلت «فنون» التجار في رفع الاسعار، وسجلت أسعار بعض المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً فاقت نسبته 100%، ووصلت في بعض السلع الى 110%، بينما يبرّر التجار الارتفاع الصاروخي للأسعار بـ«الازمة التي يعيشها البلد على المستوى الصحي والمالي والاقتصادي، وهو ما يتخطى قدرتنا على التعامل مع كبار التجار لجهة تأمين الفواتير بالدولار»، بحسب أحدهم.

وفيما غفلت مديرية حماية المستهلك ودورياتها عن هذه المنطقة، لم يردّ مدير حماية المستهلك طارق يونس على الاتصالات المتكررة لـ«الأخبار».

رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور زهير برو أكد لـ«الأخبار» ضرورة «أن تتحرك وزارة الاقتصاد ومديرية حماية المستهلك والأجهزة الأمنية، سريعاً، بغية ضبط الواقع المزري والتفلت الحاصل، وتحرير محاضر ضبط بحق المخالفين».

(رامح حمية)

10 ملايين فقدوا وظائفهم في آذار
أميركا vs «كورونا»: نقص الإمدادات الطبية وإقبال على التسلّح!

في وقت تحوّلت فيه الولايات المتّحدة إلى بؤرة تفشّي وباء «كورونا»، وفيما تصارع السلطات للارتقاء إلى مستوى التحدّي الذي يشكّله الفيروس، تشهد البلاد تحديات من نوع آخر، لا تنحصر بالشقّ الصحي، بل تتعداه إلى القطاعَين الاقتصادي والاجتماعي. الحقيقة تفيد بأن أميركا تقود العالم في عدد الإصابات الذي سجّلته. والواقع يشير إلى أن الأمور تخرج عن سيطرة إدارتها، أكثر فأكثر. وليس أبلغ تعبير عن ذلك إلا بدأوا أخيراً بطالبوننا بالمساعدات التي أعلنت عنها الحكومة، ونحن لا نملك جواباً! لذلك نحتاج إلى توضيحات من الوزارات المعنية بشأن مواعيد صرف هذه المساعدات وأي عائلات ستطال». ارتفاع أسعار السلع دفع البلدية إلى التواصل مع وزارة الاقتصاد، «وسنبدأ بدوريات للشرطة البلدية، لأننا لا نفهم ما علاقة الدولار بالمواد المنتجة محلياً، ثمة جشع لدى بعض التجار وعليهم الرأفة بالناس». بلوق ناشد مجلس الوزراء صرف مستحقات البلديات، «لأننا لن نستطيع دفع رواتب العمال والموظفين لشهر آذار. أي أمراض ستنتشر في حال توقفوا عن جمع النفايات؟». الأحزاب «لم تقم إلى حينه بدورها»، والمبادرات «تشمل توزيع الطعام على عشرات العائلات، مشكورة، لكن ماذا عن الباقي؟ ثمة نحو 5 آلاف محل مقفل، ما يعني أن نحو 8 آلاف شخص يعتبرون حالياً عاطلين من العمل. وهؤلاء من يساعدهم؟ حتى كراتين الإعاشة لم تصل إلى العائلات الفقيرة».

طلب لجان الطوارئ من البلديات البحث عن أماكن للحجر يعتبره رئيس بلدية العين (قضاء الهرمل) زين ناصر الدين «تذبيراً بتوقيع الوزارات للأسوأ، وهو ما لا نتمنّاه. لا إصابات في بلدتنا، ومع ذلك نحن في صدد تخصيص مبنى مؤلّف من 8 غرف كمركز مبدئي للحجر في البلدة». ويضيف «التعاون الحاصل مع الهيئة الصحية الإسلامية والصليب الأحمر اللبناني في الإرشادات وحملات التوعية جيّد، والناس ملتزمون بنسبة كبيرة بالحجر، إلا أن عدداً من المحال بدأ يشكو من الإقفال».

استعداد المستوصفات والمراكز الصحيّة لاستقبال الحالات المشتبه فيها يبقى خجولاً، في حين لا تغامر سيارات الإسعاف بالتدخّل إلاّ في الحالات الخطرة. رئيس اتحاد بلديات دير الأحمر المحامي جان فخري لفت إلى «أن المركز الصحي في المنطقة يحاول بالحد الأدنى الاستعداد لاستقبال أي حالات مشتبه فيها قبل نقلها إلى المستشفيات، خاصة أن نقل الحالات المشتبه فيها من قبل الصليب الأحمر مكلف وليس مؤمّناً إلاّ للحالات الجادة... أما الأهم فهو عدم التعاطي مع المشتبه في إصابتهم كأشخاص غير مرغوب فيهم»، ويشير إلى «التزام الإقفال، وإنشاء لجنة طوارئ في المنطقة للتواصل مع لجنة الكوارث في المحافظة ومدّها بالتقارير اليومية».

> وصل عدد مقدّمي طلبات البطالة خلال الأسبوع الماضي إلى 6,6 ملايين

روتنر أكد لإذاعة «أر تي إل» أن «الأميركيين يدفعون نقداً ثلاث أو أربع مرات ثمن الاقنعة الواقية التي طلبناها، وبالتالي علينا أن نحارب بقوة».

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من الإغلاق التام، تكبر يوماً بعد يوم. وليس خافياً أن قطاعات كاملة في الاقتصاد الأميركي تعرّضت للضرر، ولا سيما أنّ الملايين فقدوا وظائفهم. والتحدي المالي الحالي يبدو غير مسبوق، إذ تشير التوقعات الاقتصادية إلى ركود أعمق وأطول أمداً ممّا كان يُتصوّر في السابق. كما أن التهديد الذي تتعرّض له الصحة العامة، يزداد حدّة، أكثر فأكثر، ويتمظهر بأكثر من شكل، منها تزاحم الناس على شراء الأسلحة النارية، خوفاً من اضطرابات داخلية مدفوعة بانتشار الوباء، ونقص بعض المعدات والسلع...

من فلوريدا، التي انضمّت إلى ولايات أخرى تطلب من الناس البقاء في منازلهم، إلى باناما حيث طُلب من الرجال والنساء الخروج إلى الأماكن العامة في أيام متناوبة، زادت السلطات المحلية من القيود المفروضة على حركة الأشخاص. ومع ذلك، لا تزال نيويورك المنطقة الأكثر تضرراً، مع وفاة 1300 شخص فيها.

ومع تضاؤل الإمدادات الطبية، تبرز المخاوف من ألا يكون هناك ما يكفي من أجهزة التنفّس، أو غيرها من المعدات الضرورية، الأمر الذي يترك الأطباء في نيويورك يتصارعون مع الخيارات المؤلمة التي يواجهها عمّال الرعاية الصحية، يومياً، في إيطاليا وإسبانيا. ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول رفيع قوله إن الحكومة الأميركية أفرغت، تقريباً، مخزونها الطارئ من الإمدادات الطبية الواقية، مثل الأقنعة والأثواب والقفازات، في حين اكتشفت بعض الولايات أنّ أجهزة التنفس التي تلقّتها لا تعمل.

التطورات التي تشهدها الولايات المتحدة كثيرة ومتسارعة، وآخرها تقرير صادر عن وزارة العمل تناقلته الصحف الأميركية، أمس، ويفيد بأنّ عدد مقدّمي طلبات البطالة في جميع أنحاء البلاد، خلال الأسبوع الماضي، وصل إلى 6,6 ملايين. ارتفاع غير مسبوق، يأتي بعد 3,3 ملايين طلب، تم الإبلاغ عنها في الأسبوع السابق. وإن كان هذا الرقم يعني شيئاً، فهو أنه خلال شهر آذار، فقد أكثر من 10 ملايين أميركي وظائفهم، وتقدموا بطلب للحصول على مساعدة حكومية. ويتوقع أن تشهد هذه الأرقام ارتفاعاً كبيراً، في الأيام المقبلة، ولا سيما أن الكثير من الأميركيين العاطلين عن العمل لم يتمكنوا بعد من ملء طلب البطالة. لذا، يتوقع الاقتصاديون أن نسبة العاطلين عن العمل قد تصل إلى 10 في المئة، وهو ارتفاع هائل ومفاجئ عن شهر شباط، عندما كان معدل البطالة 3,5 في المئة.

وبشكل تفصيلي، فإن الضرر الاقتصادي الناجم عن الوباء، والذي كان قد تركّز في البداية في القطاع السياحي والصناعات ذات الصلة، بات الآن ينتشر ويتوسّع، ليطاول قطاعات عدة، مثل الصناعات التحويلية، الذي بدأ في التعافي من الحرب التجارية، العام الماضي، والذي عاد لينكمش من جديد. كما يتزايد تسريح العمال في قطاعات التصنيع والتخزين والنقل. وتظهر البيانات من «موقع التوظيف» ZipRecruiter انخفاضاً حاداً في الوظائف الشاغرة، حتى في الصناعات التي عادة ما تكون معزولة عن الركود، مثل التعليم والرعاية الصحية.

الى ذلك، ألغي خلال الأسبوعين الماضيين، الكثير من الوظائف التي جرى إنشاؤها في السنوات الخمس الماضية تقريباً، الأمر الذي يعدّ علامة أخرى على مدى تأثير الإغلاق على العديد من العائلات الأميركية، التي تكافح لدفع تكاليف الإيجار والتأمين الصحي، في خضم انتشار الوباء.

ووسط كل ذلك، تشهد تجارة غير مأخوذة في الحسبان انتعاشاً قوياً، وهي تجارة الأسلحة النارية. صحيفة «نيويورك تايمز» أفادت بأن الأميركيين اشتروا، الشهر الماضي، ما يقرب من مليوني قطعة سلاح ناري، وسط مخاوف من أن يؤدي الوباء إلى اضطرابات محلية. فخلال الشهر الماضي، عندما كان الأميركيون يستعدون لمستقبل مجهول، ويزدحمون في محالّ البقالة لتخزين الضروريات المنزلية... كانوا أيضاً يقفون في الصف أمام متاجر الأسلحة. ووفقاً لتحليل البيانات الفيدرالية، تضاعفت مبيعات الأسلحة في العديد من الولايات، في آذار مقارنة بشهر شباط. ففي يوتا، مثلاً، تضاعفت ثلاث مرات تقريباً. أما في ميشيغان، التي أصبحت بقعة ساخنة لحالات فيروس «كورونا»، فقد زادت نسبة المبيعات أكثر من ثلاثة أضعاف.

الصحيفة لفتت إلى أن شراء الأسلحة النارية أثار مخاوف تتعلق بالصحة العامة، ودفع المسؤولين المحليين إلى مناقشة ما إذا كان يجب إغلاق متاجر الأسلحة، مؤقتاً. ولكن الضغط الذي مارسته شركات صناعة الأسلحة دفع إدارة ترامب إلى الإعلان أن هذه المتاجر أساسية، ويجب أن تظل مفتوحة، خلال إجراءات الإغلاق العام، إلى جانب الصيدليات ومحطات الوقود ومحالّ البقالة.

(الأخبار)

ممرضات وممرضون في احد مستشفيات نيويورك اثناء احتجاج على نقص الكمامات (أ ف ب)

الإصابات تتخطّى مليون عالمياً

يواصل وباء «كوفيد-19» نموه السريع ليتخطّى عدّاد الإصابات بفيروس «كورونا» المليون إصابة في أرجاء العالم، ونحو 50 ألف وفاة، بينهم رضيع ذو عشرة أسابيع في الولايات المتحدة.

وبلغت الحصيلة الإجمالية للوفيات المسجّلة 51,364 حالة، بينها 37,709 في أوروبا، القارة الأكثر تأثراً بالفيروس. وتتصدّر إيطاليا قائمة الدول الأكثر تسجيلاً للوفيات مع 13,915 حالة، فيما وصل عدد الإصابات فيها إلى 110,574. وفي إسبانيا، تمّ تسجيل 616 وفاة جديدة، خلال 24 ساعة، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من عشرة آلاف، فيما وصل عدد الإصابات إلى 110,238 حالة. كذلك، سجّلت بريطانيا 569 وفية جديدة ليصل عدد الوفيات إلى 2,921، بينما وصل عدد الإصابات إلى 33,718.

وأمس، شهدت فرنسا ارتفاعاً كبيراً في الحصيلة الرسمية للفيروس، مع تسجيل 471 وفاة جديدة في المستشفيات، خلال 24 ساعة، ما يرفع إجمالي هذه الوفيات إلى 4503 منذ بداية الوباء، تضاف إليها 884 وفاة على الأقل في دور المسنين. ويرتفع، بذلك، العدد الإجمالي للوفيات على الأراضي الفرنسية إلى 5387 على الأقل. ولا تعلن السلطات، حتى الآن، سوى أعداد الوفيات المسجلة في المستشفيات، فيما الأرقام التي تخصّ دور المسنين «جزئية جداً»، ولم يتم بعد جمعها بالكامل، وفق ما أوضح المدير العام للصحة جيروم سالومون، خلال مؤتمره الصحافي اليومي. في غضون ذلك، تدرس السلطات الفرنسية إنهاء الحجر المفروض منذ أسبوعين، والمستمر حتى 15 نيسان. وقدّر رئيس الحكومة إدوار فيليب أنه «من المرجح ألا ننتقل إلى إنهاء كلي ومطلق للحجر، دفعة واحدة وللجميع».

(الأخبار، أ ف ب)

على الغلاف

عطّل فيروس كورونا قطاع كرة القدم حول العالم بشكل كامل، وكبّده خسائر فادحة خاصة على المستوى المادي. مئات ملايين الدولارات تبخرت، ليصبح الهدف الرئيسي للعديد من الأندية، هو تجنّب الإفلاس في ظل الضبابية السائدة حول مستقبل الموسم الكروي 2020. لم يقتصر تأثير التعليق على الأندية وشركات النقل التلفزيوني، بل طال اللاعبين أيضاً، حيث تضرر البعض منهم في حين استفاد آخرون من فترة التوقف الغير متوقعة

حسين فحص

تعليق النشاط... «كورونا» يُنقذ النجوم!

شهد الموسم المعلّق (2019، 2020) على أحد أكثر أسواق الانتقالات بذخاً في التاريخ، وقد احتل الدوري الإسباني الواجهة، حراكٌ كبير شهدته أندية النخبة الإسبانية، كانت نتيجته تعاقد ريال مدريد وبرشلونة وأتليتيكو مدريد مع لاعبين تتجاوز قيمة كل واحد منهم 100 مليون يورو، لأول مرة في تاريخ الدوري الإسباني. فبعد أن تجاوزت صفقة انتقال إيدين هازار إلى ريال مدريد عتبة الـ100 مليون يورو، أبرم أتليتيكو مدريد أعلى صفقة في تاريخه، بتوقيعه مع مهاجم بنفيكا البرتغالي جواو فيليكس مقابل 126 مليون يورو، لينهي برشلونة مسلسل البذخ بتوقيعه مع المهاجم الفرنسي أنطوان غريزمان مقابل 120 مليون يورو. رغم الأرقام الضخمة، فشل الثلاثي في تقديم أي إضافة تذكر لفرقهم، بفعل تواضع إحصائياتهم خلال استحقاقات الموسم الحالي.

فترة التوقف القصرية ستعطي هؤلاء وغيرهم من اللاعبين وقتاً للابتعاد عن دائرة الانتقادات ومحاولة العودة إلى السكة الصحيحة.

على الجانب الآخر، تضرّر بعض اللاعبين من فترة التوقف بعد دخولهم الحديث في دائرة الضوء الإعلامي. مواهب شابة تألّقت مع انطلاقة الموسم المعلّق وكانت في طريقها لاعتلاء قائمة أكثر اللاعبين طلباً في العالم، غير أن الضبابية السائدة حول الموسم الكروي، إضافة إلى خسائر الأندية الفادحة قد تحول دون ذلك.

في ما يلي، أبرز اللاعبين المستفيدين والمتضررين من فترة التوقّف القصرية.

إيدين هازار

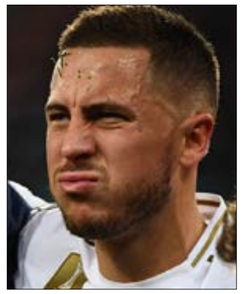

دخل ريال مدريد في أزمةٍ كبيرة بعد رحيل كريستيانو رونالدو عن صفوف الفريق، لينهي موسمه الماضي بلا ألقاب، بعد الموسم الكارثي، راى رئيس النادي فلورينتينو بيريز في إيدين هازار الخليفة الأمثل للبرتغالي، فجاء جناح تشلسي السابق مقابل 100 مليون يورو، رغم بقاء عام واحد في عقده برفقة النادي اللندني.

تطلّعات كبيرة علّقتها الجماهير على ابن الـ29 عاماً، غير أنها طُلّت عالقة في إطار الأحلام بعد أن اقتصرت أرقام البلجيكي على هدفٍ واحد وصناعة 5 أخرى في 15 مباراة. جاء هازار في الوقت الخاطئ نظراً إلى مرور الفريق بمرحلةٍ انتقالية، ما زاد الضغوطات عليه ليظهر بهذه الصورة الباهتة. إضافةً إلى ذلك، تعرّض اللاعب البلجيكي لإصابة أبعدته عن أغلب مباريات الموسم، ما حال دون انخراطه في أجواء المنظومة، غير أنه وعد جماهير الميرينغي بتقديم أداء أفضل عند عودته إلى الملاعب من جديد.

إيرلينغ هالاند

بفعل تألقه اللافت مع فريقه السابق رد بول سالزبروغ، تراس هالاند قائمة العديد من الأندية الراغبة بتدعيم صفوفها بالنجوم مثل مانشستر يونايتد، يوفنتوس، ريال مدريد ولايبزغ. كان هذا الأخير النادي الأقرب للظفر بخدمات اللاعب بحكم تبعية النادين (لايبزيغ ورد بول سالزبروغ) لملكية شركة «ريد بول»، غير أنّ الأمر انتهى بتوقيعه لدورتموند مقابل 20 مليون يورو.

استمرّ هالاند في نسقه المتصاعد مع أسود الفستيفال، وقد ساهم عبر أهدافه الغزيرة في إعادة دورتموند إلى سباق الدوري من جديد، بعد أن سجّل 9 أهداف خلال 8 مشاركات في البوندسليغا.

أرقامٌ كثيرة كسرها الشاب النرويجي هذا الموسم، وذلك بحسب الإحصاءات في الدوري الألماني. ففي أول 136 دقيقة له برفقة دورتموند، سجل هالاند سبعة أهداف بمعدل هدف كل 19 دقيقة (جاءت من أول 7 تسديدات له على المرمى)، ليصبح بذلك اللاعب الأول الذي يتمكّن من تسجيل هذا الرقم في أول ثلاث مباريات له في البوندسليغا.

كان هالاند في أوج عطائه قبل تعليق نشاط كرة القدم، وكان منافساً رئيسياً على لقب الحذاء الذهبي، غير أن المستقبل المبهم لمصير الموسم الكروي يقف عائقاً أمام استمرار تألق اللاعب.

جواو فيليكس

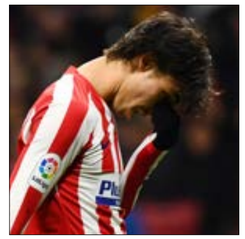

لم يقدّم المهاجم البرتغالي جواو فيليكس الأداء المنتظر منه، فاقتصرت أرقامه بقّة أتليتيكو مدريد على ستة أهداف خلال 28 مباراة. تغيّرت البيئة الكروية التي اعتادها فيليكس في البرتغال، ما حال دون ظهوره بالشكل الملائم. زاد الأمر سوءاً، تغيير مركزه باستمرار من قبل مدرب الفريق دييغو سيميوني بحسب مجريات كل مباراة، إضافةً إلى الحمل الكبير الذي وُضع على كتفيه جرّاء مجيئه مقابل 126 مليون يورو وهو لا يزال في عمر 19 عاماً.

هكذا، سقط الشاب البرتغالي بسبب كثرة الضغوط التي وُضعت على عاتقه إضافةً إلى إصاباته المتكررة. فترة التوقيف القسرية ستعطي اللاعب مجالاً لاستعادة مستواه المعهود، وثقته بنفسه.

بيلي غيلمور

يعدّ غيلمور أحد أبرز المواهب الصاعدة في صفوف تشلسي الإنكليزي، غير أن مشاركته مع الفريق الأول تأخرت نظراً إلى «ازدحام» المركز الذي يشغله بنجوم من الصف الأول. بعد إصابة كلّ من أنغولو كانتي، جورجينيو وماتيو كوفاسيتش، اعتمد المدرب فرانك لامبارد على غيلمور أمام كل من ليفربول وإيفرتون لقيادة خط الوسط. ما كان لافتاً، حصول ابن الـ18 عاماً على جائزة أفضل لاعب في المباراتين. نال الشاب الاسكتلندي إعجاب العديد من نقاد الكرة، بينهم قائد مانشستر يونايتد الأسبق روي كين الذي أمل بمشاركة اللاعب أكثر في التشكيلة الأساسية نظراً إلى جودته العالية، غير أن ذلك أصبح موضع شك بعد عودة أغلب اللاعبين من الإصابة.

دومينيك كالفرت لوين

يعدّ الشاب الإنكليزي أحد أبرز مفاجآت الموسم الحالي في البريميرليغ، نظراً إلى الأداء اللافت الذي قدمه حتى الجولة 29. ثلاثة عشر هدفاً أدخلت ابن الـ23 عاماً دائرة المنافسين على لقب هدّافي الدوري، ما جعله أحد أبرز المواهب المرغوبة من أندية النخبة في إنكلترا.

لمع اسم لوين قبل عامين مع «التوفيز» إيفرتون، غير أن أداءه أخذ يتراجع بفعل الإصابات المتكررة إضافةً إلى التغيير المستمر لمدربي الفريق. هذا الواقع تغير بعد قدوم المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي، الذي أعطاه الثقة مجدداً هذا الموسم.

بعد إصابة المهاجمين الإنكليزيين هاري كاين وماركوس راشفورد، أصبح لوين الخيار الأفضل لمدرب منتخب الأسود الثلاثة غاريث ساوثغيت لقيادة الفريق في اليورو المقبل، غير أن ذلك قد يتغير في ظل تأجيل البطولة وعودة اللاعبين من الإصابة في تلك الفترة.

انطوان غريزمان

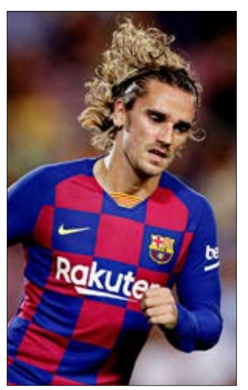

بعد مسلسل الشائعات الطويل، انتقل المهاجم الفرنسي أنطوان غريزمان إلى برشلونة بصفقة وصلت إلى 120 مليون يورو، وقد وضعت إدارة النادي الكاتالوني مبلغ 800 مليون يورو كقيمة جزائية لكسر عقد لاعب أتليتيكو مدريد السابق.

التطلّعات كانت عالية، يعكس ذلك القيمة الجزائية لكسر العقد الذي تجاوزت قيمة كسر عقد ميسي المقدرة بـ700 مليون يورو، بحسب صحيفة «ماركا» الإسبانية، غير أن الواقع كان مخيّباً.

اعتاد المهاجم الفرنسي أن يشغل أغلب المراكز الهجومية منذ بداية تألقه برفقة ريال سوسيداد، مروراً باتليتيكو مدريد والمنتخب الفرنسي، غير أن أسلوب لعب غريزمان المختلف عن ثقافة نادي برشلونة وضعه في موقف حرج. كانت الصفقة ضبابية، وقد أدرجها العديد من النقاد في خانة الصفقات العشوائية التي أبرمتها الإدارة الكاتالونية لتعويض رحيل نيمار وامتصاص غضب الجماهير.

لا يزال مركز غريزمان مجهولاً في الفريق، مع اقتراب رحيل سواريز عن النادي الكاتالوني، من المتوقع أن يحصل المهاجم الفرنسي على دور أبرز في التشكيلة الأساسية. فترة التوقف القسرية ستعطي غريزمان وقتاً أكبر للتأقلم مع نسق الفريق، ما قد يساهم بعودته إلى التألق من جديد.

كرة المضرب في «الإنعاش» بسبب الـ«فيروس»

أدّى تفشّي فيروس كورونا إلى فوضى كبيرة في عالم كرة المضرب، ويرى عدد من اللاعبين أنه اقترب من القضاء على موسم 2020. لكن لإنقاذ ما تبقى، يواصل المنظمون والمسؤولون عن اللعبة دراسة سيناريوهات عودة محتملة. بعد إلغاء بطولة ويمبلدون وكامل الموسم العشبي، تم تعليق جميع منافسات رابطتَي «إيه تي بي» (للمحترفين) و«دبليو تي إيه» (للمحترفات) حتى 13 تموز/يوليو، على الأقل، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

وإذا كانت بطولة الولايات المتحدة الكبرى أبقت على مواعيدها الأصلية بين 31 آب/أغسطس و13 أيلول/سبتمبر، شدد الاتحاد الأميركي للعبة على أنه «يستعد لمواجهة كل الاحتمالات»، إذ أن نيويورك مقرّ البطولة هي مركز الوباء في البلاد.

أول المتشائمين كان المصنّف أول عالمياً الصربي نوفاك ديوكوفيتش، منذ منتصف آذار/ مارس الماضي، عندما تغيّر تصنيف الوباء إلى جائحة.

قال «نولي» بعد إلغاء بطولة إنديان ويلز الأميركية في كاليفورنيا: «بصراحة، لا أعرف إذا كنّا قادرين على اللعب في ميامي أو في مكان آخر حتى نهاية الوباء».

أعلن نجم الموسم الماضي عودته إلى القارة الأوروبية حتى من دون انتظار قرار تأجيل دورة ميامي في ولاية فلوريدا.

من جهتها، تصوّرت الموهبة الأميركية الصاعدة كوكو غوف (16 عاماً) نهاية مبكرة للموسم وكتبت على انستاغرام: «وضعت نفسي في حالة ذهنية بأننا لن نلعب مجدداً هذا العام. كي لا أشغل فكري كثيراً».

حتى الآن آخر متوّج في مسابقات الذكور هو البرازيلي تياغو وايلد، بعد فوزه مطلع آذار/ مارس بدورة أما الفرنسي لوكا بوي الذي تأخرت بداية موسمه بسبب الإصابة، فقد عمد إلى استئجار منزل مع ملعب لكرة المضرب قبل إعلان العزل المنزلي، لكي يكون في حالة جيدة لدى استئناف المنافسات.

لكن مدربته إميلي موريسمو لم تترك له أي أمل. غرّدت المصنفة أولى عالمياً سابقاً «لا لقاح يعني لا كرة مضرب».

يواصل المسؤولون عن اللعبة دراسة سيناريوهات عودة محتملة (أ ف ب)

> سانتياغو. ولدى الإناث، نجحت الأوكرانية إيلينا سفيتولينا في إحراز لقب مونتيري المكسيكية في 8 آذار/ مارس. ومنذاك الوقت،

شدّد الاتحاد الأميركي على أنه يستعدّ لمواجهة كل الاحتمالات

> توقف كل شيء. استبدل بعض اللاعبين مضربهم بمقلاة للتسلية في منازلهم على غرار تمارين ديوكوفيتش وتحضير الإسباني رافايل نادال للفطور.

أما الأسطورة روجيه فيدرر الذي يتعافى من جراحة بالمنظار في ركبته، فظهر يتلاعب بالكرة تحت الثلوج بمواجهة حائط.

وإذا كان إلغاء الدورات خلال فترة نقاهته نعمة للسويسري، لأن تجميد النقاط سمح له بعدم التراجع في تصنيف اللاعبين المحترفين، إلّا أن مصير الدورات الصيفية سيؤرقه بدون أيّ شك. أرجئت الألعاب الأولمبية في طوكيو حتى صيف 2021، وكان النجم البالغ 38 عاماً يأمل هناك في حصد اللقب الوحيد الغائب عن خزائنه القياسية. كما لن يكون بمقدوره إحراز اللقب الحادي والعشرين ضمن البطولات الكبرى وتعزيز رقمه القياسي، بعد إلغاء بطولة ويمبلدون العشبية الأربعاء.

بالإضافة إلى قرار الاتحاد الفرنسي إعادة جدولة بطولة رولان غاروس إلى فصل الخريف المقبل، يحاول المسؤولون إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

شدد غايتان مولر منظّم دورة ليون الفرنسية للرجال والسيدات «يتجاوز الأمر حدود اللعبة. يجب إنقاذ ما يمكن إنقاذه والتفكير باللاعبين ومصدر رزقهم».

أما جان-فرانسوا كوجول مدير دورة مرسيليا فقال: «أرى استئناف الموسم في أيلول/سبتمبر. ونهايته في 15 كانون الأول/ديسمبر بدلاً من 15 تشرين الثاني/ نوفمبر».

وفقاً لخطته، ولأنه لا يتخيّل «إجراء أكثر من الجولة الأميركية» ومن بينها بطولة فلاشينغ ميدوز، ستكون هناك مساحة لدورة تحضيرية على الأراضي الترابية قبل رولان غاروس، على غرار مدريد، بؤرة الوباء راهناً في إسبانيا، ثاني أكثر الدول حصداً للوفيات في العالم بسبب جائحة كورونا.

قال مدير دورة مدريد، إحدى دورات الألف نقطة، لصحيفة «ليكيب» الفرنسية: «سيكون ذلك وارداً».

وفي موسم مقتطع، يرى كوجول أن بطولة الماسترز الختامية التي تجمع أفضل ثمانية لاعبين في العالم والبطولة التي تعادلها ما دون 21 عاماً «لن تكون شرعية» وأن «إلغاءهما سيمنح نافذة أسبوعين لإعادة تموضع بعض الدورات».

استغلالٌ واستهداف للاعبين في الدوري الإنكليزي

اتُّهمت أندية الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم بـ«الفراغ الأخلاقي» نتيجة استخدامها الأموال العامة من أجل دفع رواتب الموظفين غير اللاعبين، ومطالبتها اللاعبين بتحمل مسؤولياتهم المالية في ظلّ التوقف الذي فرضه فيروس كورونا المستجد.

وواجه كلّ من توتنهام، وصيف بطل دوري أبطال أوروبا للموسم الماضي، ونيوكاسل ونوريتش وبورنموث انتقادات حادة لاستغلال القرار الحكومي القاضي بدفع 80 بالمئة من رواتب الموظفين الذين يتم تسريحهم موقتاً من وظائفهم بسبب فيروس «كوفيد-19»، شرط ألا يتجاوز سقف الراتب 2500 جنيه استرليني (3 آلاف دولار) في الشهر.

وقال القانوني جوليان نايت الذي يترأس لجنة العموم للثقافة والإعلام والرياضة، إنّ «من الصعب ابتلاع ذلك»، في إشارة إلى استخدام الأموال العامة لكي تدفع الأندية رواتب موظفيها، مضيفاً «ما يحصل يكشف النقاب عن الاقتصاد المجنون في كرة القدم الإنكليزية والفراغ الأخلاقي الذي يشكّل محوره».

وكشف بورنموث أنه قرّر تطبيق التسريح الموقت على «عدد من العاملين» فيه، فيما قرّر المدير التنفيذي نيل بلايك، المدير الفني للفريق الأول ريتشارد هيوز، المدرب إدي هاو ومساعده جيسون تيندال وارتباطي لاعبي كرة القدم المحترفين والمدربين، لم يكن مبشّراً إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق.

> وقالت الهيئات الأربع في بيان

واجه توتنهام ونيوكاسل ونوريتش وبورنموث انتقادات حادة

> مشترك: «لم يتم اتّخاذ أيّ قرارات اليوم، ومن المقرر أن تستمر المفاوضات في الساعات الـ48 المقبلة، مع التركيز على العديد من الأمور المهمة، بما في ذلك رواتب اللاعبين واستئناف موسم 2019-2020» الذي توقف في منتصف آذار/ مارس، مع موعد مبدئي للعودة في 30 نيسان/ أبريل.

وليفي نفسه في وضع لا يُحسد عليه برغم القرار الذي اتّخذه قبل يومين بخفض رواتب موظفيه وإداريه للشهرين المقبلين بنسبة 20%، أملاً بأن يحذو لاعبوه حذو إدارته بسبب الأزمة المالية التي سبّبها تفشي فيروس كورونا المستجد.

بالنسبة إلى رئيس بلدية لندن صديق خان فأشار إلى أنه يتوجّب على لاعبي الدوري الممتاز المساهمة في تجاوز هذه الأزمة، موضحاً لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أن «لاعبي كرة القدم الذين يتقاضون رواتب عالية هم أشخاص يمكنهم تحمل العبء الأكبر ويجب أن يكونوا أول من يضحّي برواتبهم مع كل الاحترام، بدلاً من الشخص الذي يبيع برنامجاً أو الشخص الذي يقدم الطعام».

لكن بإمكان اللاعبين أن يعارضوا فكرة تسليط الضوء عليهم بشكل غير عادل، وأن يُطالبوا بدفع الفاتورة بدلاً من مالكي الأندية أصحاب المليارات.

واعتبر الخبير المالي في كرة القدم كيران ماغواير في حديث إلى وكالة فرانس برس أن السياسيين يستغلّون كرة القدم، موضحاً «لا توجّه الانتقادات نفسها إلى الصناعة المصرفية... لا توجّه ضد المحامين الذين يتقاضون 10 آلاف جنيه في اليوم الواحد، إلى المحاسبين، أو الأموال التي تذهب إلى حسابات خارجية من أجل تجنب دفع الضرائب».

ووفقاً لقائمة صحيفة «صنداي تايمز» للأغنياء، ارتفعت ثروة مالك توتنهام جو لويس، المقيم في جزر البهاماس التي تعتبر ملجأ التهرب الضريبي، إلى 4,4 مليارات جنيه استرليني العام الماضي.

وتطرق ماغواير إلى ذلك بالقول: «ثروة جو لويس نفسه تبلغ أكثر من 4 مليارات جنيه استرليني، ونحن نوجه سهامنا تجاه (مهاجم الفريق) هاري كين، الشاب الذي ستنتهي مسيرته حين يصل إلى عامه الخامس والثلاثين».

لم يعلن حتى الآن عن أي اتفاق بين الأندية الإنكليزية واللاعبين على خفض الرواتب (ويب)

على الغلاف

ما الأخطر: «كورونا» أم تعاطي الطبقة الحاكمة مع الوباء؟

جوزف عبد الله *

ما هو فيروس «كوفيد 19»؟ وكيف نشأ وانتشر كوباء قاتل ومداهم؟ أسئلة في العلوم الطبية الصحيحة مثيرة للاهتمام بلا شك، ولكنّها ليست من اختصاصنا. فيروس «كورونا» القاتل، نترك للأطباء وللعلماء الحياة والفيروسات الكلام فيه.

ما يشغلنا أمر آخر لا يقلّ أهمية ومداهمة عن فيروس «كورونا»، إنه كيفية تعاطي الطبقة الحاكمة في لبنان مع وباء هذا الفيروس. تبدو لنا الطبقة الحاكمة، وكأنّها وجدت ضالّتها في هذا الفيروس، الذي جاء ليسهّل عملها في السيطرة والتحكّم بالناس. ولربما كان لهذا الفيروس العضوي «كوفيد 19» توأم اجتماعي هو «فيروس الطبقة الحاكمة»، بحيث يتضافر عمل الفيروسين في الفتك بطبقات اجتماعية معيّنة.

ما هو هذا الذي نسميه «فيروس الطبقة الحاكمة»، وكيف نحدّده؟ إنه قرارات وإدارات وسياسات الطبقة الحاكمة في مواجهة فيروس «كورونا». ولكن من هي الطبقة الحاكمة؟ وتقول أيضاً الطبقة السائدة أو حيتان المال، أو الرأسمالية النيوليبرالية في لبنان، أو الأوليغارشية، أو المافيا قراطية أو... إنها هذه المحالفة الطبقية المتكوّنة من قيادات الأحزاب والتيارات السياسية الطائفية، إنها هذه المحالفة المتنوعة الوظائف بين رجال المصارف والاحتكارات التجارية والعقارية ومافيا الفساد ونهب المال العام. هذه المحالفة هي المتحكمة بالنظام السياسي الطائفي والمستفيدة منه والحريصة عليه. وهذه الطبقة الحاكمة هي جزء عضوي تابع لطبقة الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة، والقابضة على النظام الاقتصادي العالمي النيوليبرالي. هذه المحالفة تعبّر عن نشاطها، من خلال الحكومة الراهنة، عبر برنامج لمواجهة وباء فيروس «كورونا» المندمج بوباء فيروس الطبقة الحاكمة. وعندما نتحدث عن الحكومة الراهنة، يجب أن يبقى حاضراً في ذهننا أننا نتحدث عن حكومة تمثل كل المحالفة الطبقية السائدة التي وصفناها للتو أعلاه، ولا نقصد فريقاً منها وهو الممثل في هذه الحكومة الحالية فحسب. فضلاً عن أن علينا أن لا ننسى وليد جنبلاط الممتثل بوزير(ة) في الحكومة، ولا ننسى أن شرعية هذه الحكومة مستمدة من حضور ودعم تيار المستقبل والقوات اللبنانية والحزب الجنبلاطي في جلسات الثقة، وفي مشروع موازنة الحكومة الراهنة، وفي سوى ذلك. وعليه، نقول إن الحكومة الراهنة تمثل، في نمط مواجهة وباء «كورونا»، جوهر مواقف كل فئات الطبقة السائدة.

اتجاهان اساسيان في المواجهة العالمية لوباء «كورونا»

الاتجاه الأول، اعتمدت كتلة البلدان الرأسمالية الغربية (الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي، اليابان...) منهجاً يعتمد على المحافظة على استمرار الحياة الاقتصادية في وتيرتها المعتادة، والتعاطي مع تفشي الوباء، وفق مقولة «مناعة القطيع» مع المبدأ الداروني: البقاء للأصلح والأقوى في مواجهة الوباء. وكان الرأي أن الفيروس ليس مميتاً بشكل خاص واستثنائي بين الفيروسات. صحيح أنه قد يسرّع بوفاة كبار السن والمرضى، ولكن علينا التفكير بجدوى المحاولات لإبقاء الجميع على قيد الحياة إلى الأبد. فهل هذا الأمر ينجح؟ ولكن هذه البلدان ومنها خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، عادت إلى منطق مغاير مع استفحال انتشار الوباء ودعت، بأشكال متفاوتة، إلى الحجر المنزلي وتقييد التواصل الاجتماعي، والتدخل لدعم الاقتصاد والفئات الفقيرة.

الاتجاه الثاني، جسّدته الصين وكوبا، بشكل خاص. وهو يقوم على وقف فوري لكل الأنشطة الاقتصادية والتواصل البشري، واعتماد الحجر المنزلي الإلزامي، لحصر انتشار الوباء ومنع تفشّيه. وتقوم الدولة بتوفير أسباب الحياة والمعيشة للجميع وهم في منازلهم. ولقد كان هذا الأسلوب ناجحاً، حتى الآن، في التخفيف من الخسائر الصحية البشرية، وفي العودة إلى استئناف الحياة الاعتيادية بالتدريج. هنا برز النموذج «الاشتراكي»، أو «الرأسمالية الدولة»، بأنه أكثر فعالية وأكثر إنسانية من النموذج الرأسمالي المعولم، في حماية غالبية الناس وفي إنقاذ الاقتصاد معاً.

اتجاه ثالث محدود، جسدته السويد. على الرغم من تشجيع السلطات للناس على إبطاء وتقليل تحركاتهم، إلا أن الصناعة استمرت تعمل، والمدارس ودور الحضانة مفتوحة؛ كما تعمل المقاهي والمطاعم، والقطارات تسير، ولا توجد دوريات للجيش في المدن السويدية. حاولت وسائل الإعلام السويدية الليبرالية نشر الذعر، ولكن تم التحكم بها بسرعة. يبدو أن النخب السويدية قررت أنها إذا سمحت بانهيار الصناعات السويدية بفعل الحجر، فستجد السويد نفسها راجعة إلى حالة بؤسها في القرن التاسع عشر. فلسوىد عقليتها المستقلة وغريزتها القوية، والتنقل بين المعسكرات المتحاربة طوال القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا، الباقيتين على مسافة وسط بين الحجر المنزلي المتشدد والحرية المطلقة.

كيف واجهت الحكومة اللبنانية وباء الكورونا؟

في الأحداث (الكوارث) الكبيرة، غالباً ما يستوقفنا جانب أو تفصيل أو تدقيق أكثر من غيره لندرك كامل المأساة التي تواجهنا. المأساة التي تواجهنا جميعاً، والتي اتخذت مساراً مذهلاً نحو الهاوية، المأساة التي سيظهر أخيراً وجهها المأساوي فعلاً. لنتوقف أمام بعض ما ورد في حديث وزير الصحة في 22 آذار.

الفشل التأريخي في البنية الصحية: كشف حديث وزير الصحة، أولاً، الفشل التاريخي المطلق للطبقة السائدة في السياسة الاستشفائية، خصوصاً لجهة الاهتمام بالقطاع الاستشفائي العام، المهمل بكل تفاصيله وخطوطه العريضة. مستشفيات مضى على تأسيسها أكثر من عقود، وليس فيها من الاستشفاء غير الاسم: أبنية مستأجرة، إدارة وموظفون فحسب. فهي مجرد واحدة من «عدة الشغل السياسي» للطبقة السائدة. إنها مواقع لتوظيف الأزلام والمحاسيب وهدر المال العام. ليس هذا الفشل نتيجة عدم دراية المسؤولين، بل هو نتيجة منطقية ومقصودة لمنطق يحكم الطبقة السائدة في إدارتها للبلاد: السعي وراء استخدام المال العام لتجميع زبائنية الطوائف والمناطق، من جهة، والسعي من جهة أخرى، وراء الربحية الرأسمالية المطلقة (الحرام قبل الحلال)، في الاستشفاء الخاص عبر مؤسسات تعمل لصالح الأحزاب والتيارات الطائفية التابعة لرموز هذه الطبقة الحاكمة، مقابل الإهمال المطلق لما تستلزمه الرعاية الصحية للفقراء.

التسويف في التجهيز: حديث وزير الصحة كشف، ثانياً، خطة قائمة على مبدأ «سوف وسوف وسوف». من ذلك قوله لا نزال في المرحلة الأولى، نحضر للثانية، وسنعمل للثالثة... سنعمل على تأمين 250 جهازاً تنفسياً من دولتين. توفرت الأموال من البنك الدولي... المهم أن الأجهزة ستتأمن... ولكن متى؟ بعد ثلاثة أسابيع (لماذا هذه السرعة؟ هل يتوقع بعد ثلاثة أسابيع عدد الإصابات؟). ترى هل سيصل التسويف بالمستشفيات الحكومية إلى العمل، بعد انتهاء جائحة «كورونا» من القضاء على المواطنين؟ علاوة على التسويف في تجهيز مؤسسات الاستشفاء، يسوّفون في توفير المساعدات المطلوبة للفقراء والمعوزين والممنوعين من العمل بفضل منطق الحجر المنزلي ومنع التجول ليلاً.

الإعلام والتخويف: لنأخذ ما تقوم به اليوم وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، مجموعات الواتساب...): بلاغات دورية يومية، وعلى مدار الساعة أحياناً، لعدد المصابين، والمحتملين بالإصابة والمتوفين و... فيكون المواطنون أمام منشورات نعي دائم، ما يوحي بطقوس جنائزية دائمة، وما يخلق مشاعر قلق متفاقمة لدى الناس وحالة لا يعيشها الناس مع أيّ مرض آخر، أو حالات وفيات أخرى، ودونما أي معيار مرجعي لتصور نهاية هذا الجو الجنائزي المهيمن. فقط الخوف من الوباء كان يمكن أن يجعل الناس يتقبلون أي شيء تطرحه السلطة، وهذا ما فعله الهلع من «كورونا».

تُخضعنا السلطات لمشيئتها دوماً بالخوف، وبحيث يبقى البحث عن الخبز هو النشاط الوحيد المسموح به، ولا مزيد من التظاهرات أو التجمعات، ومطلوب التباعد الاجتماعي بدلاً من التضامن. (هل من الصدفة، في اليوم الذي اتّخذ فيه قرار منع التجول من السابعة مساءً حتى الخامسة صباحاً، تم إحراق بعض خيم الاعتصام في ساحة الشهداء. وما معنى ذلك؟).

> **كشف حديث وزير الصحة الفشل التاريخي المطلق للطبقة السائدة في السياسة الاستشفائية، خصوصاً لجهة الاهتمام بالقطاع الاستشفائي العام**

سادة الخطاب الذين يصفهم فوكو في «حفريات المعرفة» (1969)، أسياد الكلام، أسياد التفكير، أسياد العالم ويعتبرهم محتكري اللغة، نجدهم في فضائياتنا اللبنانية ويومياتنا الصحافية... يبشرون بالخطر المميت لفيروس «كورونا»، وينشرون الذعر والهلع. تتبعوا الأخبار في هذه الأيام، تجدون هذه الفضائيات تعمّم التسول وتسبح بحمد المتبرعين، وتعمم هستيريا الخوف، وتدعو إلى الحجر. إن الليبراليين، قوات الصدمة في سادة الكلام، يريدون حالة من الحصار والقيود التي تضمنها القوى الأمنية، يقترحون علينا الخضوع للخوف والفقر والمراقبة.

التخويف والحجر المنزلي: أول وصفة في اختراعات «فيروس الطبقة الحاكمة» هو الحجر المنزلي الإلزامي لجميع المواطنين. لا تسأل هذه الطبقة الحاكمة كيف نمنع التجول والحركة عن جميع المواطنين المياومين، عن السائقين والعمال والفعلة وسائقي سيارات الأجرة و... الذين من خلال عملهم اليومي يتمكّنون من تحصيل لقمة عيشهم مع عيالهم. فمن أين سيأكل ويطعم عائلته كل هؤلاء؟ هل فكرت هذه الطبقة الحاكمة بتوفير أبسط ضرورات مستلزمات الحياة لهؤلاء، المأكل والمشرب؟ بالطبع لا. هي لا تفكر بغير كيفية استمرار نهبها وسلبها والمحافظة على ما نهبته وسلبته.

كان لبنان يمر بأزمة اقتصادية حادة فجرت انتفاضة 17 تشرين، أزمة شهدت انهيار وإفلاس الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة ورفعت نسبة العاطلين من العمل لدرجة كبيرة. إن الدعوة إلى الحجر المنزلي وتطبيقه زادت من عملية تفكك الاقتصاد الحقيقي، ووقع المزيد من العمال في البطالة وازدادت وستصبح أوضاع الناس محفوفة بمخاطر العوز والفقر والجوع.

في بلدان العالم، يتم تسجيل العاطلين من العمل في مكاتب الاستخدام الرسمي. أين نحن في لبنان من هذه المسألة؟ هل لحظ حديث وزير الصحة (وخطة الحكومة) عدد المحتاجين إلى الطعام والشراب مع الزيادة المتسارعة للعاطلين عن العمل بعد إقفال المؤسسات الإنتاجية؟ هل لدى الحكومة لوائح بأسماء ومواقع هؤلاء؟ كل ما لدى الحكومة هو التهديد والوعيد (كما جاء على لسان وزير الداخلية) سنعاقب على مستويات مخالفة حظر الحجر المنزلي. هل يُعقل أن تُقر الدولة بتوزيع إعانات غذائية لمدة شهرين بكمية من المواد قيمتها 180 ألف ل.ل.، وذلك على حوالى مئة ألف عائلة؟ أليس من الجريمة والعيب أن لا تكون هناك إحصاءات ومعلومات عن حجم الأسر الفقيرة تاريخياً والأسر التي انحدرت إلى الفقر مع انهيار المؤسسات الاقتصادية ومع قرار عدم التجول؟ كل دعاية نهاية العالم والقضاء على كل المجتمع إنما هي من أجل إبقاء السكان في خوف وجعلهم طيعين للغاية، فيقبلون، بدون اعتراض، بجميع التدابير المبيدة للحريات، تحت عنوان أن ذلك هو «من أجل مصلحتهم».

كيف نشأ وانتشر فيروس «كوفيد 19»؟ سؤال مثير للاهتمام، ولكنه قليل الأهمية لنا الآن. أما كيف ينشأ الهلع؟ ومن يخلق الذعر؟ ومن يستخدمه؟ ولتحقيق أي أهداف؟ هذا هو المهم. ومن يفعل كل ذلك فهم سادة الكلام والإعلام. هؤلاء السادة لديهم وسائل الإعلام، ولديهم المفكرون والخبراء. الذعر من الكورونا ليس ظاهرة طبيعية، بل هو ظاهرة اصطناعية تتجاوز وظيفتها الحماية من الوباء لتصل إلى حالة القمع الداخلي الذاتي. التكافل ورفض النقد: كثيراً ما يطالعنا أهل الطبقة الحاكمة، خصوصاً جماعة الحكومة، بالدعوة إلى التضامن الاجتماعي والابتعاد عن النقد المتبادل وتسجيل المواقف والكلام السياسي، على اعتبار أن الزمن هو لمواجهة الوباء ولترسيخ التكافل الاجتماعي والتعاون للنجاح في الحرب ضد الوباء. وذلك على اعتبار أن المعركة في وجه وباء «فيروس كورونا» ليس فيها أي مجال للتعبير السياسي أو للنقد السياسي، فالأولوية الوحيدة هي لمواجهة وحشية الفيروس. فاليوم لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، مع وباء فيروس «كورونا».

اعتادت الطبقات الحاكمة في عالمنا العربي على رفع شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. والطبقة الحاكمة في لبنان جزء عضوي من الطبقة الحاكمة العربية في رفع لواء هذه النغمة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». تفتيت دولة المواطنة باتجاه دويلات الطوائف: من أخطر ما ينجم عن مسلك الحكومة والطبقة السائدة في مواجهة وباء «كورونا» العمل الحثيث لتعميق بنية الطوائف في إدارة الشؤون العامة للمواطنين. إننا نشهد قيام الأحزاب والتيارات الطائفية مقام الدولة في مواجهة وباء «كوفيد 19» بوباء فيروس الطائفية. حزب الله نظم بنيته السياسية لتُكوّن بنية شيعية استشفائية وتمريضية ورعائية. وسبقه جنبلاط إلى ذلك. ولحق به التيار العوني. وكثير من المناطق تسعى قياداتها السياسية إلى نفس الفعاليات. فماذا يبقى للدولة أن تفعله؟

لا بد لصوت النقد أن يعلو في عز المعركة

أما نحن، فنرى من جهتنا، أنه لا بد في مواجهة «فيروس كورونا» من مواجهة فيروس «الطبقة الحاكمة» أيضاً. ولا بد في هذه المعركة من الكلام في السياسة مباشرة ومن دون أي مواربة. فهذه المعركة هي سياسية وإيديولوجية أكثر مما هي معركة صحية. وذلك لأنها معركة يخوضها المقيمون في لبنان، بينما يقودها ويجسدها احتكار خطاب لا يعود إلى رجال المعالجة الصحية ولا علماء الفيروسات أو الأطباء أي دور فيه، بل هو خطاب رجال السياسة فحسب وفي الأساس.

ثمة طريقتان لمواجهة وباء «فيروس كورونا». الطريقة الأولى: تعزيز الوسائل والخدمات الطبية العامة (الحكومية)، وبذلك يُسمح للناس بممارسة حياتهم لأنه من الممكن توليها بفعالية من قبل الاستشفاء العام. وإما حجر المواطنين في «سجون فردية» لأن الأجهزة الطبية العامة هي في الأصل، وفي الأزمنة العادية، غير قادرة على توفير المعالجة. وهذه على العموم هي الطريقة التي تعتمدها الأنظمة الاشتراكية التي ترفع من قيمة الشخص الإنساني على قيمة البنية الاقتصادية.

الطريقة الثانية التي يعتمدها النظام النيوليبرالي المعولم، إذ يتعمد سياسياً العمل على إلغاء أي احتمال للطعن بهذا النظام النيوليبرالي الذي يقدس منطق الربح الفردي ومراكمته مهما كانت الظروف. ولذلك يتم الاحتفاظ بهذه الطريقة، ويجب أن تكون معولمة. لأنه بخلاف ذلك، أي بوجود نقيضها، سيصبح من المستحيل إخفاء عيوب وخلل النظام النيوليبرالي المعولم. ويواجه هذا النظام المعولم أي تفكير مخالف له لأنه لا يشجع عليه بالطبع. كما يتعرض البلد المخالف للنظام النيوليبرالي المعولم إلى ضغط كبير لينثني بسرعة عن مساره.

هذا الذي نتعرض له كمواطنين فقراء، مخطط بسيط على العموم ولكنه هش للغاية. ويرتبط نجاح فرضه علينا بسلبيتنا كمواطنين. وعلينا بالتالي ألا نكون سلبيين. بوسعنا رفض الهلع ورفض البقاء في الحجر ورفض تعويم رجال المصارف والانقياد إلى الطبقة السائدة. بدل أن يدفع الفقراء الثمن، يمكننا أن نجعل الأغنياء يدفعون الثمن للآخرين، حيث يجري تحويل رأس المال في الاتجاه المعاكس. دعونا نترك تكاليف أزمة «كورونا» لحيتان المال الذين استفادوا على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة من السياسات الاقتصادية والمالية لحكومات الطبقة السائدة.

لتكن أزمة كورونا فرصة جيدة لقضاء المزيد من الوقت مع أحبائنا، ولنستعد معهم، ولنعدهم، إلى اليوم الذي يتوقف فيه خطر الوباء، فنستأنف معركة انتفاضة السابع عشر من تشرين.

* كاتب لبناني

(مروان طحطح)

فيروس «كورونا» وتداعياته على النظام الدولي

يوسف صدقة *

مثّل فيروس «كورونا» تحدّياً كبيراً للبشرية، على المستوى الإنساني والاقتصادي والاجتماعي ـ العلمي. فبعد الحرب العالمية الثانية، وبداية التقدّم على المستويات كافة، وبداية تعميم العولمة على المستوى الدولي، منذ بداية الثمانينات، لم يواجه النظام الدولي أزمة خطيرة، كانتشار هذا الوباء، في معظم دول العالم. ومن الظواهر الخطيرة في هذا المجال، انهيار المنظومة الصحية لأهم الدول الكبرى ومنها: الولايات المتحدة، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا والصين. أما على صعيد المنظمات الدولية، فقد تعاملت منظمة الصحة العالمية مع وباء «كورونا»، في بداية ظهوره، بالخفة وعدم الجدية، ما خلا بعض الإحصاءات التي كانت تردها من البلدان المصابة بالفيروس، حتى تأخرت في إعلان Pandemic، بينما لم تُنسق مع المراكز العلمية في أوروبا وأميركا، للعمل على إنتاج لقاح مؤقت لوقف انتشار الفيروس. وما يدعو إلى القلق، أيضاً، هو عدم قيام مجلس الأمن القيّم على الأمن والسلم الدوليّين، بالدعوة إلى جلسة طارئة لتدارس موضوع الوباء، لأنه يشكل خطراً يطال البشرية الجمعاء، وليس دولاً بعينها، بحيث تنتفي إزاء الحدّ من انتشاره، قضايا الهيمنة والاستراتيجية والعولمة. وهذا مؤشّر خطير للنظام الدولي، في ظلّ تفشي وباء «كورونا». أمّا مبادرة الأمين العام للأمم المتّحدة، التي تمثلت في جمع مبلغ مليارَي دولار لمكافحة «كورونا»، فلم تَنل التلبية المطلوبة، وذلك لانشغال كل دولة في تأمين المستلزمات الطبية لمواطنيها.

على الصعيد الأوروبي، بيّنت محنة «كورونا» تفكّك الاتحاد الأوروبي، وانهيار سُلَّم القيَم والتضامن في مؤسساته، وفي الدول المنضمة إليه. فقد ارتفعت الإصابات في إيطاليا إلى معدلات قياسية، ووصل عدد الوفيات إلى ألف ضحية في اليوم. وهي إزاء ذلك، لم تتلقَّ أية مساعدة من الاتحاد، أو من الدول القديمة في القارة، كفرنسا وبريطانيا وألمانيا، ما جعل الشعب الإيطالي يكفر بالاتحاد الأوروبي، ويرحّب بالمساعدات الصينية والكوبية، لوقف زحف «كورونا» على أراضيه.

فيروس «كورونا» قد يتسبّب في تشكيل أزمة بنيوية في التكتّل، في وقت تتساءل فيه النخبة السياسية في إيطاليا، مثلاً، عن فائدة الانتماء إلى الاتحاد، ما دامت الدول الأوروبية لم تتحرك لمساعدة دولتها في محنتها.

على صعيد آخر، بيّنت أزمة تفشّي وباء «كورونا»، انهيار المنظومة الصحية لبعض الدول المتقدمة، كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها. ولا يمكن استثناء روسيا، نظراً إلى عدم الشفافية في الإحصاءات والمعلومات عنها، كذلك دول أوروبا الشرقية والتي تُظهر شفافية في الإحصاءات المودعة لدى منظمة الصحة العالمية، متطلّبة بالأخبار التي تتداولها وسائل الإعلام عن الصين، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا. فضلاً عن ذلك، أظهرت أزمة «كورونا» عدم جدية الدول في مكافحة الوباء، ففي إيطاليا ظلّت الدولة تتعامل بخفّة وخفر مع الموضوع، حتى أصبح شمال البلاد، وخصوصاً منطقة لومبارديا، مركزاً لتفشّي الوباء في كلّ أنحاء إيطاليا.

أما في إسبانيا، فكان السبب الرئيسي لانتشار «كورونا» في مدينة مدريد وضواحيها، هو تساهل الحكومة في 12 آذار الماضي، وسماحها للتظاهرة كتلة اليسار المثلة في الائتلاف الحاكم في الحكومة الإسبانية. إذا، انتشر الوباء بسرعة كبيرة، بعد التظاهرة، لتصل الإصابات في مدريد وضواحيها إلى حوالى 60% من الإصابات في كل إسبانيا.

على صعيد آخر، اتّخذت أزمة تفشي «كورونا» في بريطانيا، طابعاً متوحشاً، بعد إعلان رئيس الوزراء بوريس جونسون، أنّ على البريطانيين أن ينتظروا خسارة أحباء لهم، وهو تصريح يتماهى مع نظريات مالتوس، في ما يتعلق بوقف النمو السكاني.

أما الولايات المتحدة، فقد تعامل رئيسها دونالد ترامب بخفة وعدم مسؤولية مع تفشّي «كورونا»، الأمر الذي انعكس في تصريحاته المتناقضة، وميله نحو إعادة تحريك العجلة الاقتصادية، معتبراً هذا القطاع أهم من حياة الإنسان. السؤال الذي يُطرح، هنا، هو عن هوية وديموقراطية الولايات المتحدة، بعد إلغاء ترامب مشروع الرعاية الصحية، الذي أنشأه الرئيس السابق باراك أوباما لمصلحة الطبقة الفقيرة، فضلاً عن التحدّي الذي تواجهه البلاد، والذي يتمثّل في ماهية مفاهيم الديموقراطية إزاء الجنوح نحو الليبرالية المتوحشة. فهل يمثّل كل ذلك الغطاء للأوليغارشية، المتمثلة بالمجمّع العسكري الصناعي ومصانع الأدوية؟

أما بالنسبة إلى الصين، التي كانت مصدر الوباء، فقد رافق تفشّيه في مدينة ووهان، عدم إعلان أعداد المصابين بصورة صحيحة، ما بعث الشكوك في أرقام المصابين من قبل السلطة الصينية. إلا أنّ الصين، بعدما احتوت الوباء، في مدينة ووهان، عادت لتزوّد منظمة الصحة العالمية بالأرقام الصحيحة. وقد تحوّلت من مصدر للفيروس، إلى التعاون والتضامن مع المجتمع الدولي، عبر مدّ بعض الدول المصابة، ومنها إيران وإيطاليا وغيرهما، بالمستلزمات الطبية اللازمة لمكافحة «كورونا».

تداعيات أزمة كورونا على النظام الدولي

من الطبيعي أن تكون لقضية انتشار «كورونا» تداعيات على المستوى الدولي، وعلى صعيد مقاربة سلّم القيم والأولويات للأنظمة الصحية والاقتصادية للدول الأعضاء، في منظمة الأمم المتحدة. فالسؤال المطروح يرتبط بإمكانية تعديل نظام مجلس الأمن، وخاصة المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تولي المجلس حفظ الأمن والسلامة الدوليين، حيث تشمل صلاحيته الأمن والتعاون في المجال الصحي، وإلزام الدول التي تتسبّب في انتشار الوباء بعقوبات اقتصادية. ويبدو أن هذا الموضوع قد طرح عام 2007، في اجتماع أوسلو الوزاري، والذي ضمّ وزراء خارجية البرازيل وفرنسا وأندونيسيا والنروج وجنوب أفريقيا وتايلندا، والذين أصدروا إعلان أوسلو، الذي تضمّن عشرة معايير تمثّل التزاوج بين الأمن والصحة:

A global partnership for overcoming both structural and Economic barriers for development and health is fundamental to neglected and emerging infections discuses.

وقد استوجبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إعلانها الصادر في كانون الأول 2012، حول «الصحة العامة والسياسة الخارجية»، من «إعلان أوسلو»، فدعت الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالترابط الواضح بين تعزيز الصحة العامة والمسائل المتعلّقة بالسياسة الخارجية.

في المحصّلة النهائية، ستستدعي أزمة «كورونا» إعادة النظر في الأنظمة الصحية للدول العظمى والمتوسطة، ضمن مفهوم إنساني وثقافي جديد، يتمثل في إيلاء الأهمية لصحة الإنسان، في الأولوية، قبل تعزيز النمو الاقتصادي. كذلك، أظهرت هذه الأزمة عجز الدول المتقدمة عن مكافحة الوباء، رغم التقدم العلمي والتقني والمعلوماتي، في القرن الواحد والعشرين. يبقى أنه، بعد الانتهاء من هذه الأزمة، يجب إعادة النظر في النظام الدولي القائم، وتطويره إلى نظام دولي يشدّد على حقوق الإنسان في إطار الجماعة، وعلى التضامن الدولي الإنساني، من أجل غد أفضل للبشرية.

* سفير لبناني سابق

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15ـ01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

على الغلاف

البرت مخاوف من دخول مواطنين بشكل غير شرعي والاشتباه بإصابة بعضهم بـ«كورونا» (أ ف ب)

على نحو 375 كلم، تمتدّ الحدود السورية ــ اللبنانية، التي أنشئت مطلع العشرينيات بقرار من سلطة الانتداب الفرنسي، منذ ذلك، وهذه الحدود خاصرة رخوة للبلدين اقتصادياً بسبب التهريب، وسياسياً مع محاولات استغلالها لزعزعة الاستقرار. أخيراً، عبر بعض السوريين من لبنان إلى سوريا عبر معابر غير شرعية وغير مراقبة صحياً، ما يشكّل تهديداً مضافاً في زمن «كورونا»

الحدود السورية اللبنانية: مشكلة لكل زمن... وآخرها «كورونا»!

زياد غصن

دوماً تجد المناطق الحدودية بين سوريا ولبنان ما تنشغل به إلى درجة تهديدها أحياناً الأمن الاقتصادي لكلتا الدولتين. قضية تعود جذورها إلى عقود، لكنها في الأزمة السورية الحالية باتت على درجة عالية من الخطورة؛ الكثير من المال والسلاح كان يتدفق إلى سوريا عبر المعابر غير الشرعية مع لبنان، وعدد من التنظيمات المتطرفة اتخذت من مناطق حدودية مقراً لها، وعينها على السيطرة على مناطق لبنانية مجاورة، قبل أن تنطلق سلسلة المعارك الشهيرة للجيش السوري وحزب الله لتأمين تلك المناطق واستعادتها، وخاصة في القصير والقلمون والزبداني، مع عمل الجيش اللبناني في الأراضي المقابلة. ما طرأ من متغيرات في تلك المناطق خلال سنوات الأزمة يتشابه مع ما عاشته باقي المناطق الحدودية لسوريا مع دول الجوار الأخرى، إنما ما يميّز الأولى طبيعتها الجبلية، والوعرة أحياناً، وهذا ما يفسّر وجود أكثر من 120 معبراً غير شرعي، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية التي تربط سكانها على الطرفين، سواء نتيجة صلات القرابة والزواج أو بفعل العمل وتداخل ملكيات الأراضي الزراعية، وهو ما كان له وجه سلبي تمثّل في ظهور نزاعات شخصية حول الملكيات، مع تأخر السلطات المعنية في ترسيم الحدود لزمن.

لذلك، لا يتوقع كثيرون توقفّ المناطق الحدودية عن بعض الأنشطة غير الشرعية ما دامت خارج اهتمام أي مشروع تنموي مشترك يوفر فرص عمل للمقيمين هناك، ويحقّق تقدماً ملحوظاً في مستوى الخدمات، تماماً كما كان مخططاً للمناطق الحدودية بين سوريا وتركيا قبل بدء الأزمة. واليوم تدخّل المناطق الحدودية بمعابرها غير الشرعية على خط تهديد الأمن الصحي، رغم أن إثارة المسألة كانت بداية مع المخاوف السورية حيال دخول بعض الأشخاص السوريين بطريقة غير شرعية إلى البلاد، والاشتباه بإصابة بعضهم بفيروس كورونا، الأمر الذي دفع الداخلية السورية إلى إطلاق تحذير صريح بالحجر على جميع المواطنين الذين يأتون من لبنان عبر المعابر غير الشرعية، والتحقيق معهم وإحالتهم على القضاء.

> حذّرت الداخلية السورية بالحجر على الذين يأتون عبر المعابر غير الشرعية، وبالتحقيق معهم وإحالتهم على القضاء

حلّ النزاعات أولاً

في نحو مئة عام، كان لتلك المناطق دور بارز في معظم الأحداث التي عصفت بالبلدين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على الأقل منذ استقلالهما. مع ذلك بقيت الحدود، وفق المدير العام السابق للمصالح العقارية السورية، محمد درموش، «غير ثابتة أو محدّدة بدقة لأسباب سياسية وفنية واجتماعية... الأوضاع السياسية المتقلبة وتباين المخططات والخرائط الموجودة لدى كل جانب وتداخل الملكيات بين التجمعات السكانية حالت جميعها دون ترسيم الحدود بالدقة المطلوبة». يقول درموش لـ«الأخبار»: «بعد 1971، ونتيجة لتحسّن الظروف السياسية، تمّ البدء بترسيم الحدود، وعقدت اللجنة الرسمية المشتركة اجتماعات لهذه الغاية. اللجنة توقفت عن العمل عام 1975 بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، وبقيت نقاط عالقة مرتبطة بالتداخل الحدودي بناهز عددها عشرين نقطة لتحول دون استكمال الترسيم». لكن المديرية العامة للمصالح العقارية السورية استطاعت مع نهاية القرن الماضي إنهاء أعمال التحديد والتحرير

> حذّرت الداخلية السورية بالحجر على الذين يأتون عبر المعابر غير الشرعية، وبالتحقيق معهم وإحالتهم على القضاء

للأراضي الواقعة على تلك الحدود وفق «خطة دقيقة فنياً وقانونياً».

في مؤشر آخر على أن أولوية معالجة الخلافات الحدودية كانت تتقدم على غيرها من الملفات المرتبطة بمستقبل تلك المناطق، جاء اتفاق البلدين في النصف الثاني من العقد الماضي على تشكيل لجنة ثنائية مشتركة ترأسها محافظا ريف دمشق والبقاع، للنظر في الخلافات التي تنشب على الملكية أو غيرها هناك. وعقدت اللجنة اجتماعات عدة في دمشق وبعلبك، وحلّت قضايا كثيرة بين 2008 و2009. هكذا، بقيت الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أهم ما تتصف به معظم المناطق الحدودية، رغم الإجراءات الأمنية السورية التي نُفّذت على نطاق واسع منذ السنوات الأولى من التسعينيات، وحققت انحساراً معيناً في حجم التهريب، إضافة إلى توسيع الاهتمام الحكومي بتحسين الخدمات والبنى التحتية للقرى الحدودية. لكن تبقى ظاهرة التهريب، وفق مدير «مركز دمشق للدراسات والأبحاث»، هامس زريق، من «الظواهر المعقدة التي يتداخل فيها العامل السياسي مع الاقتصادي والأمني والاجتماعي والديموغرافي... تتحدث عن مناطق تتوزع فيها العائلات والعشائر على الطرفين». ويقول: «لعلّ تباين النماذج الاقتصادية بين البلدين تاريخياً ساهم في تعزيز التهريب، فالسوريون يطلبون بضائع أجنبية غير متوافرة في أسواقهم تؤمّنها السوق اللبنانية، واللبنانيون يطلبون بضائع محلية سورية ذات جودة وسعر رخيص، ناهيك عن تهريب المحروقات باتجاه لبنان عندما كانت أسعارها زهيدة في سوريا».

الأنشطة غير المشروعة

أياً يكن، دفع البلدان على مدى السنوات الطويلة الماضية ضريبة الإهمال لتلك المناطق التي تحوّل بعضها منذ بدايات الأزمة السورية إلى ممر غير شرعي، لا لبعض السلع والمواد فقط، في كلا الاتجاهين، وإنما للمال والسلاح والمسلحين، ولاحقاً صارت معقلاً لتنظيمات متعددة. لكن مع استعادة الحكومة السورية سيطرتها على جميع المناطق الحدودية، السؤال: هل ستُترك هذه المناطق مجدداً لتعود إلى وضعها السابق، أم ستكون موضع مشروع تنموي يخلصها من الأنشطة غير الشرعية، ويحقق لها استقراراً تنموياً واجتماعياً ينعكس إيجاباً على الأمن؟

من المهم معرفة أن النشاط الزراعي يغلب على معظم اقتصادات القرى الحدودية، وبعضها حقق نتائج لافتة على صعيد الإنتاج، لكن ارتفاع تكاليفه وتوقف خطوط التصدير نحو أسواق الدول العربية، ودخول الأزمة وتداعياتها، عوامل جعلت الكثير من السكان يعاودون الانخراط في الأنشطة غير المشروعة بالنظر إلى مردودها الجيد، وهذا ما تظهره نتائج مسح السكان لعام 2014، إذ أكدت تقديرات الباحثين المشاركين في المسح أن مساهمة التهريب في دخل الأسر المقيمة في أربع مناطق حدودية رئيسية ارتفعت خلال سنوات الأزمة. ففي عسّال الورد مثلاً، ارتفعت مساهمة التهريب من نحو 10% إلى 25%، وفي القصير من 5% إلى 15%، وتلكلخ من 10% إلى 15%. أما مدينة الزبداني، التي شهدت وجوداً مسلحاً واشتباكات مستمرة منذ 2012، فحافظت على النسبة نفسها الخاصة بمرحلة ما قبل الأزمة، والمقدّرة بحوالى 5%. وتصبح هذه التقديرات أكثر معنى لو تمت مقاربتها مع التقديرات الإحصائية المتعلقة بالأوضاع المعيشية لتلك المناطق، إذ تتضح أهمية التهريب كمصدر دخل أساسي. ففي المناطق التي شهدت زيادة في نسبة اعتماد الأسر على التهريب، كانت نسبة الأفراد الذين يعانون الفقر المدقع اللازم أقل بكثير من نظرائهم في المناطق التي حافظت فيها ظاهرة التهريب على معدلاتها المسجلة قبل الأزمة، فمثلاً بلغت نسبة هؤلاء في عسال الورد والقصير وتلكلخ نحو 5%، في حين وصلت نسبتهم في الزبداني إلى 30%. كذلك الحال للأفراد الذين يعانون العجز عن شراء الاحتياجات الرئيسية غير الغذائية، وقدر مسح السكان عام 2014 نسبتهم في عسال الورد وزريق بنحو 10%، والقصير 15%، وتلكلخ 30%. أما في الزبداني، فوصلت إلى حوالى 50%. وهذه نسبة ربما يكون لظاهرة النزوح الجماعي لسكان المدينة وما شهدته من معارك في تلك الفترة دور في تشكلها، لكن في المحصلة لا يمكن تجاهل تلك المؤشرات حتى إن اقترنت بمدة معينة.

وكما يعتقد مدير مركز «دمشق»، إن «غياب التنمية المحلية على طرفي الحدود يجعل خيارات قاطني تلك المناطق محدودة ويصبح التهريب الخيار الأجدى، وتالياً إن العمل على خلق برامج تنموية يصير ضرورياً للتخفيف من هذه الظاهرة، إذ إن الإجراءات الأمنية، على أهميتها، لن تكون كافية بسبب طول الحدود والطبيعة الجغرافية الصعبة لها». لكن ما دام التنسيق الحكومي بين البلدين شبه متوقف أو في أدنى مستوياته، يبقى الحديث عن تحويل التجمعات السكنية الحدودية إلى مناطق تنموية طموحاً مؤجلاً إلى حين تحسّن الظروف السياسية والاقتصادية، وعودة قنوات التعاون والتواصل.

تقرير

هدنة نفطية برعاية أميركية: موسكو والرياض على طريق «السلام»؟

تدخّلات الولايات المتحدة في ذروة حرب أسعار النفط بين روسيا والسعودية لوضع إطار لتفاهمات لا تزال بنودها غامضة، لكن من شأنها طمأنة الأسواق المرهقة بفعل أزمة «كورونا»

لا يزال الموقف الروسي ملتبساً إزاء التفاهمات الأميركية ــ السعودية التي أثمرت هدنةً في حرب أسعار النفط، بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، التوافق على اقتطاعات ضخمة في الإنتاج من حصة الرياض وموسكو. إعلانٌ ارتفعت على إثره أسعار النفط بوتيرة قياسية، إذ فاقت مكاسبها 40% قبل أن تعاود الهبوط بنحو 20%، في حين لم تتّضح بعد طبيعة هذه التفاهمات، وهل تعتزم الولايات المتحدة تقديم تنازلات لقاء أيّ اتفاق مزمع، على شكل اقتطاعات من حصّتها السوقية، أو رفع العقوبات عن موسكو الماضية في المحادثات مع واشنطن، لكن اتجاه الأحداث يؤشّر إلى تعاون دولي آتٍ، للجم تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي المتداعي. المملكة وإذ كانت تمضي وحيدة في سياسة إغراق السوق بالنفط، غير آبهة بفائض الإمدادات المدفوع بانخفاض الطلب على الخام، سارعت أمس إلى دعوة «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، والمنتجين من خارجها، إلى اجتماع عاجل لإعادة «التوازن» إلى الأسواق، «استجابةً لطلب الرئيس الأميركي»، سياسةً لا تبدو روسيا، التي أعطت الإشارة الأولى لإطلاق حرب الأسعار برفضها تمديد أجل اتفاق خفض الإنتاج ضمن حلف «أوبك+»، في وارد اتباعها، «وسط تخمة معروض لا تتزحزح». قرار موسكو تعطيل الاتفاق معطوفاً على ردّ الرياض خفض أسعار النفط المطروح للبيع، توازياً مع رفع الإنتاج، عمّقا أزمة السوق المتخمة بفعل قيود العزل الصارمة التي فرضها فيروس كورونا، التي أدّت إلى انخفاض الطلب على النفط بأكثر من 20% (20 مليون برميل يومياً)، وتالياً انخفاض الأسعار بنحو 50%.

في السياق، وبعد يوم من إشارته إلى قرب الاتفاق بين روسيا والسعودية لإنهاء حرب الأسعار بينهما، تولّى ترامب إعلان النبأ السارّ عبر «تويتر»، وكتب: «تحدّثت للتو إلى صديقي (ولي العهد السعودي) محمد بن سلمان الذي تحدّث بدوره إلى بوتين... أتوقّع وآمل أن يخفضوا نحو 10 ملايين برميل، وربّما أكثر من ذلك بكثير، وإذا حدث ذلك، فسيكون رائعاً لصناعة النفط والغاز!». وفي تغريدة لاحقة، أضاف إن الاقتطاعات ربّما تصل إلى 15 مليون برميل. لكن الكرملين سارع إلى نفي صحّة تصريح ترامب في شأن اتصال بين بوتين وابن سلمان ناقش أسواق النفط العالمية. على هذه الخلفية، ارتفع خام «برنت» بنسبة تقترب من 46% قبل أن يعاود الانخفاض إلى نحو 21% (30 دولاراً للبرميل)، فيما ارتفع سعر «غرب تكساس الوسيط» بنسبة 35% إلى 27,39 دولار للبرميل، لكن هذه المكاسب انخفضت سريعاً، ليسجّل زيادة ثبتت مساءً عند 25% (25 دولاراً).

> ارتفعت أسعار النفط بوتيرة قياسية قبل أن تعاود الهبوط بنحو 20%

قبل الإعلان الأميركي، برّر وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، قرار بلاده عدم المضيّ باتفاق خفض الإنتاج المعمول به منذ بداية 2017، بالقول: «لم يكن في وسعنا توقّع وضع سوق النفط حالياً، عندما اجتمعنا في السادس من مارس (آذار)»، مؤكداً أن بلاده لا تعتزم زيادة إنتاجها النفطي بسبب فائض الإمدادات في السوق، فيما أظهرت بيانات وزارة الطاقة، أمس، أن الإنتاج بلغ 11,29 مليون برميل يومياً، من دون تغيير عن مستواه السابق. لكن المملكة مضت اعتباراً من الأول من الشهر الجاري في تنفيذ قرارها رفع مستوى الإنتاج من 9,7 ملايين برميل إلى 12,3 مليوناً، وفق مصدرين مطّلعين تحدّثا إلى «رويترز». وبينما تلقّت صناعة النفط الصخري المكلفة ضربة كبيرة على خلفية انهيار الأسعار، سيلتقي الرئيس الأميركي، اليوم، مسؤولي قطاع الطاقة لبحث سبل مساعدة القطاع الذي «دُمر» على مستوى العالم، بسبب انهيار الطلب على الطاقة أثناء الجائحة، الذي ترافق مع حرب الأسعار. وقالت مجموعة «بنك إيه إن زد» إن الأسعار تتلقّى دعماً من تقارير تفيد بأن وزارة الطاقة الأميركية قد تقوم بتأجير المنتجين المحليين مساحات لتخزين كميات احتياطية. ووفق صحيفة «وول ستريت جورنال»، التي كانت أوّل من أورد نبأ اللقاءات المزمعة، من المتوقع أن يبحث ترامب خلالها مع المسؤولين التنفيذيين في شركات النفط عدداً من الخيارات لمساعدة الصناعة، تشمل إمكانية فرض رسوم على واردات النفط السعودية.

(الأخبار)

ذكر ترامب أن الاقتطاعات الروسية ــ السعودية ربما تصل إلى 15 مليون برميل (أ ف ب)

تقرير

الحكومة الإسرائيلية... على مسافة توقيع

تسارعت التطورات باتجاه رفع أسهم تأليف الحكومة الإسرائيلية في ضوء التقارير عن حل معضم المسائل الخلافية العالقة والتوصل إلى صيغة اتفاق ائتلافي. وسط ترجيحات بالاتفاق خلال الساعات المقبلة، على أن يتم تنصيب الحكومة قبل عيد «الفصح» اليهودي الإثنين المقبل

علي حيدر

تتوالى المستجدات في السياق الحكومي الإسرائيلي بعدما استجدت عراقيل أمام بلورة الاتفاق التفصيلي بين مكوناتها، عقب انتخاب رئيس تحالف «أزرق أبيض»، بيني غانتس، رئيساً للكنيست. وتمحورت الخلافات حول عدد من القضايا، لكن المتغير الأساسي الذي عزّز موقع زعيم «الليكود»، بنيامين نتنياهو، التفاوضي هو تفكك «أزرق أبيض»، ما أضعف منافسه (غانتس) وجعله معلقاً بين اتفاق يخضع فيه لسقوف نتنياهو، وتحالف صار من الماضي. هكذا، تحوّل نتنياهو إلى اللاعب الأساسي بعدما نجح في تحييد التهديد المحدق بمستقبله السياسي والشخصي، ويمكن التقدير أن توجه ثلاثة أعضاء كنيست من خارج حزب غانتس للانضمام إلى حكومة نتنياهو أسهم أيضاً في تعزيز موقفه ضد غانتس. كذلك يدور حديث عن إمكانية انضمام عضوين من كتلة موشيه يعلون، ورئيسة «غيشر»، أورلي ليفي أبيكاسيس، وربما يلتحق «العمل» بهذا المسار.

مع ذلك، يوفر دخول «أزرق أبيض» إلى الحكومة قاعدة برلمانية عريضة لنتنياهو تُقدّر بـ15 عضو كنيست، ما يعني هامشاً واسعاً من المناورة بين أطراف الحكومة. فلا يستطيع يوجب ذلك أن يهدد استمرارها أيّ من أطرافها، كما الحال عندما تستند إلى غالبية هشة، إذ يمكن عندئذ عبر استقالة عضو أو اثنين إسقاط الحكومة. وفي المقابل، ينبغي التذكير بحقيقة أن غانتس لم يلجأ إلى خيار الانضمام إلى الحكومة إلا بعدما استنفد خياراته البديلة، وتمثل ذلك في فشل الرهان على إسقاط نتنياهو جماهيرياً وقضائياً وسياسياً، بموازاة التفاف معسكر اليمين حوله. ثم فشل المعسكر المضاد لنتنياهو في أعقاب الانتخابات الأخيرة في تأليف حكومة أقلية نتيجة حساسية شخصيات يمينية من الاستناد إلى أصوات عربية. بذلك، وجد غانتس نفسه أمام خيارين: حكومة وحدة مع نتنياهو، أو انتخابات رابعة في ظل الأوضاع الصحية والاقتصادية المستجدة. ولا ينبغي أن نستبعد طموحات غانتس السياسية التي مثّل توليه رئاسة الكنيست مدخلاً مهماً لتحقيقها، خاصة إذا تضمن الاتفاق أن يتولى رئاسة الحكومة بالتناوب مع نتنياهو.

تركيبة الحكومة

وكانت الخلافات بين الطرفين قد تمحورت حول ثلاث قضايا رئيسية: هوية رئيس الكنيست المقبل، ووزير القضاء المقبل، ومسألة فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة المحتلة بموجب «صفقة القرن» الأميركية. ومن الحلول المطروحة تعيين الوزير باريف لفين رئيساً للكنيست (لاحقاً)، فيما قد يحظى رئيسه السابق، يولي إدلشتاين، بوزارة التعليم بعدما أخفق في عودته إلى المنصب نتيجة معارضة بوزارتي القضاء والأمن الداخلي، إلى الحكومة قاعدة برلمانية عريضة لنتنياهو تُقدّر بـ15 عضو كنيست، ما يعني هامشاً واسعاً من المناورة بين أطراف الحكومة. فلا يستطيع يوجب ذلك أن يهدد استمرارها أيّ من أطرافها، كما الحال عندما تستند إلى غالبية هشة، إذ يمكن عندئذ عبر استقالة عضو أو اثنين إسقاط الحكومة. وفي المقابل، ينبغي التذكير بحقيقة أن غانتس لم يلجأ إلى خيار الانضمام إلى الحكومة إلا بعدما استنفد خياراته البديلة، وتمثل ذلك في فشل الرهان على إسقاط نتنياهو جماهيرياً وقضائياً وسياسياً، بموازاة التفاف معسكر اليمين حوله. ثم فشل المعسكر المضاد لنتنياهو في أعقاب الانتخابات الأخيرة في تأليف حكومة أقلية نتيجة حساسية شخصيات يمينية من الاستناد إلى أصوات عربية. بذلك، وجد غانتس نفسه أمام خيارين: حكومة وحدة مع نتنياهو، أو انتخابات رابعة في ظل الأوضاع الصحية والاقتصادية المستجدة. ولا ينبغي أن نستبعد طموحات غانتس السياسية التي مثّل توليه رئاسة الكنيست مدخلاً مهماً لتحقيقها، خاصة إذا تضمن الاتفاق أن يتولى رئاسة الحكومة بالتناوب مع نتنياهو.

تركيبة الحكومة

وكانت الخلافات بين الطرفين قد تمحورت حول ثلاث قضايا رئيسية: هوية رئيس الكنيست المقبل، ووزير القضاء المقبل، ومسألة فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة المحتلة بموجب «صفقة القرن» الأميركية. ومن الحلول المطروحة تعيين الوزير باريف لفين رئيساً للكنيست (لاحقاً)، فيما قد يحظى رئيسه السابق، يولي إدلشتاين، بوزارة التعليم بعدما أخفق في عودته إلى المنصب نتيجة معارضة وضع تحالفه في الحكومة الآخذة بالتشكل، خلال محادثة هاتفية مع نتنياهو، لكنه لم يحصل على إجابة واضحة في هذا المجال. ورغم أن هذا

> استطاع نتنياهو كسر تحالف غانتس واستبعاد ليبرمان وضمان مستقبله

التكتل وقف إلى جانب نتنياهو الذي عطل تأليف الحكومة طوال الأشهر الماضية، فإن مصدراً في «الليكود» لفت إلى أن نتنياهو لم يقرر بعد هل سيكون «يمينا» جزءاً من الحكومة. ومن جهة أخرى، عاد نتنياهو إلى الحجر الصحي بعدما تبيّن أن وزير الصحة، الحاخام يعقوب ليتسمان، مصاب، وانضم إليه هذه المرة رئيس «الموساد»، يوسي كوهين، نتيجة اجتماعهما به.

في كل الأحوال، الواضح أن نتنياهو نجح في تسجيل إنجاز سياسي نوعي تمثل في تسليم خصومه أنه لا رهان على إسقاطه سياسياً أو شعبياً أو قضائياً، بل استدرج بعض خصومه للمشاركة في حكومة برئاسته، وقد حقّق ذلك من دون تقديم تنازلات تهدد مستقبله السياسي والشخصي. واستطاع أيضاً بعد سنة ونصف من الكباش السياسي تفكيك «أزرق أبيض»، إضافة إلى الانتقام من خصمه، رئيس «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الذي لعب دوراً أساسياً وحاول أن يكون «بيضة القبان»، بل بدا على مستوى النتائج أن غانتس استغل دور ليبرمان في تعطيل تأليف حكومة يمينية، وتحويل ذلك إلى منصة للقفز إلى رئاسة الكنيست، ومن هناك إلى رئاسة الحكومة، في حال نفذ نتنياهو وعوده.

نتنياهو يستعرض فيديو كاذباً

عرض نتنياهو أمام وزرائه، الإثنين الماضي، تقريراً زعم فيه أن معلومات وصلته تفيد بأن إيران تخفي عن العالم معلومات حول حجم الوفيات بـ«كورونا». وفي محاولة للاستدلال، استعرض مقطع فيديو قدمه رئيس «مجلس الأمن القومي»، مئير شبات، ثم تبيّن أن «هيئة الأمن القومي» حصلت عليه من شبكات التواصل الاجتماعي، وهو مأخوذ من مسلسل هوليوودي عام 2007 باسم «بندميك» أي «وباء»، كما ذكرت التقارير الإسرائيلية. حاول نتنياهو أن يُثبت أن طهران تخفي حجم ضحاياها نتيجة الوباء، لكن محاولته باءت بالفشل. ولم ينفِ مكتب نتنياهو ما حدث خلال الاجتماع، بل قال: «الفيديو استعرض أمام وزير الأمن بينت، والطاقة بوفال شطاينيتس، وحماية البيئة زئيف إلكين، بعدما عبّروا عن اهتمامهم به». وذكّر بوضوح أنه مقطع من شبكات التواصل وليس واضحاً مدى مصداقيته».

أعيد نتنياهو إلى الحجر الصحي وانضم إليه رئيس «الموساد» بعدما تبيّن أن وزير الصحة مصاب (أ ف ب)

اليمن

تمكّنت قوات صنعاء من نقل المعركة من صحراء شرف محافظة الجوف إلى شمال مأرب. التقدّم الجديد، الذي أربك القوات التابعة لـ«التحالف»، جاء بعد عملية التفاف أدّت إلى إسقاط معسكر «اللبنات» الاستراتيجي، نهاية الشهر الماضي، والتقدّم بسرعة باتجاه المدينة، وصولاً إلى محيط معسكر «الماس» شرقيها

التفاف جديد لقوات صنعاء: الخناق يضيق حول مأرب

سقوط «اللبنات» يضرب أول وأهم الخطوط الدفاعية لقوات هادي عن مدينة مأرب (أ ف ب)

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

تقترب قوات صنعاء يوماً بعد آخر من مشارف مدينة مأرب، شمالي شرقي صنعاء، أهم معاقل «التحالف» السعودي والميليشيات التابعة له. السبت الماضي، شنّ الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» هجوماً على سلسلة جبال بئر المراديق المحيطة بمعسكر «اللبنات» الذي يعدّ آخر معاقل قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في محافظة الجوف، ما بعد سقوط مركز المحافظة، مدينة الحزم، ومساحات واسعة من المحافظة، تحت سيطرة قوات صنعاء، منتصف الشهر قبل الماضي. وسقط بئر المراديق، آخر سلسلة جبلية تحيط بمعسكر «اللبنات» الاستراتيجي، بعدما تمكّن الجيش و«اللجان» من السيطرة على سلسلة النذر وسلسلة الوبس في صحراء شرق حزم الجوف وعدد من المناطق المحيطة بالمعسكر، وسط استماتة من قوات هادي للدفاع عن المعسكر. فبعدما خاضت قوات صنعاء معارك عنيفة مع قوات هادي استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، سقط المعسكر بعتاده الكبير، الأحد الماضي، ولاذ من تبقّى من قوات هادي وميليشيات حزب «التجمع اليمني للإصلاح» («الإخوان المسلمون» في اليمن) بالفرار عبر طريق صحراوي إلى مأرب.

بعدَ سقوط «اللبنات» سقوطاً لأول وأهم الخطوط الدفاعية لقوات هادي عن مدينة مأرب. وعلى رغم تدخّل طيران «التحالف» لقصف المعسكر والمواقع المحيطة، فإن قوات صنعاء تقدّمت متجاوزة كثافة الغارات لتسيطر على مناطق الخسف والأبرش والأقشع وقرن منصور وعدوان والجدفر في محافظة الجوف، وسط تراجع لقوات هادي و«الإصلاح» ولمقاتلين سلفيين محسوبين على الرياض. كما تمكّنت قوات الجيش و«اللجان»، الثلاثاء، من التوغّل في مديرية رغوان، المديرية الثانية كبراً شرقي محافظة مأرب وتبعد 10 كلم شمالي المدينة، لتفتح بذلك مساراً جديداً للتقدّم نحو مأرب، بالتوازي مع مسارين آخرين: جبهة صرواح، ومدخل الجدعان، من الجهة الغربية للمدينة. وكانت وساطات قبلية قد تمكّنت مطلع الشهر الماضي، من توقيع اتفاق قبلي بين الجيش و«اللجان»، وقبيلتي آل مروان والشداودة في مديرية رغوان، على تجنيب مناطقهما القتال، مقابل انسحاب قوات هادي، وهو ما رفضته السلطات المحلية بضغط سعودي تضمّن ترهيباً وترغيباً. ومع اشتداد المواجهات بين قوات صنعاء وقوات هادي مسنودة بالميليشيات، فجر الأربعاء، استكمل الجيش و«اللجان» تأمين المرتفعات والمواقع الاستراتيجية في رغوان، والتقدم نحو منطقة الكنائس شرقي مأرب، ليصلا إلى مشارف معسكر «الماس»، أحد أبرز معسكرات قوات هادي والتحالف في مأرب، من ثلاثة اتجاهات، بعدما تمكّنا من قطع آخر خطوط الإمداد إلى المعسكر.

عمليات التقهقر المتلاحقة للميليشيات المدعومة من التحالف دعت قيادة وزارة الدفاع في حكومة هادي إلى طلب النجدة من الرياض وتحريك بعض القبائل الموالية لها. فدخلت المعركة في الساعات الماضية ميليشيات قبلية في محور صرواح الجمهورية، برهم صالح، قانونياً، لتجاوزه حق الغالبية النيابية في تسمية مرشحها. هنا، تنص المادة 61 سادساً من الدستور على محاكمة الرئيس في حال «الحنث في اليمين الدستورية، وانتهاك الدستور والخيانة العظمى».

وفق مصادر سياسية مطلعة، تحدثت إلى «الأخبار»، لم تجرِ أي اتصالات أو اجتماعات أو تفاهمات مع الزرفي من قريب أو بعيد، أو طرف ثالث، وهذا ما يفسر رفض «تحالف الفتح» (تجمّع القوى السياسية الداعمة لـ«الحشد الشعبي»). لكن، على هامش الرفض المطلق من «الفتح»، يركّز التحالف الذي يرأسه هادي العامري جهده حالياً على إيجاد بديل آخر لتأليف الحكومة المقبلة خلفاً للمستقيل عادل عبد المهدي. وتردف المصادر أن الرئيس المكلّف طالب أكثر من مرة بالدخول مع «الفتح» في مفاوضات للحلحلة كل الاعتراضات والتحفظات، لكن الأخير والمتحالفين معه رفضوا، مصرّين على الاحتكام إلى طاولة المفاوضات وتحت سقف البحث عن بديل، وهذا ما يعزّز التسريبات التي أشارت إلى وجود أكثر من مئة نائب من مختلف الكتل يدعمون توجهات العامري.

قبالة ذلك، يكشف أطراف سياسيون مطّلعون أن بورصة المرشحين بدأت أسهمها تتحرك في ثلاثة مستويات مقسمة على عدد من المرشحين. المستوى الأوّل يمثل الأسماء التي تمتلك النصيب الأكبر والحظ الأوفر بالفوز في رئاسة الوزراء. بوصلة الاختيار ستتجه نحو وزير الداخلية الأسبق قاسم الأعرجي، إلى جانب رئيس جهاز المخابرات، مصطفى الكاظمي، الذي عاد إلى الواجهة مجدداً منافساً عتيداً لأعلى سلطة تنفيذية في بلاد الرافدين. المستوى الثاني يجمع المرشحين الذين قلّت حظوظهم بعد أسبوع ماراثوني طُرحت فيه أسماؤهم بشكل كبير، وهما السياسي عزّت الشاهبندر، والوزير السابق والنائب الحالي محمد شياع السوداني. لكن اعتراض بعض الزعامات الشيعية والكردية أجهض حظوظ الرجلين، وقد تنسف إمكانية ترشحهما مجدداً. المستوى الثالث يشمل الأسماء التي تداولت عند استقالة عبد المهدي، منذ أكثر من أربعة أشهر، وهما محافظ البصرة أسعد العيداني والوزير السابق عبد الحسين عبطان.

رغم أن المكلّف الآن يبحث تأمين الغالبية لضمان «تمرير» حكومته برلمانيّاً، فإن الأمور تتجه نحو مرشحي المستوى الأول، خاصة في ظل رضى شيعي عن الشخصيتين اللتين دخلتا دائرة المنافسة، فضلاً عن أن قبول أي مرشح منهما مرهون بموافقة زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، ورضى «الفتح»، وهو ما يجعل أسهم الرجلين، أي الأعرجي والكاظمي، في تفاوت قريب قد تحسمه القدرة على ضبط إيقاع الصراع الدولي الأميركي ـ الإيراني، المستعر في العراق.

وإزاء الخلاف السياسي، هناك من يروّج لتلقّي الزرفي إشارات مشجعة من سفراء الدول الدائمة العضوية في «مجلس الأمن الدولي»، ومجموعة أعضاء الاتحاد الأوروبي، للمساهمة في دعم وتمويل «صندوق الإعمار» لتوسيع مشاريعه الإنمائية والخدمية، لكن طريق قطف ثمار ثقة النواب قطعته قوى «سنيّة» و«كرديّة» رهنت موافقتها بقبوله من الأطراف «الشيعية»، إذ لا يمكن دعم أي مرشح «جدلي» لرئاسة الحكومة من دون غطاء الغالبية النيابيّة، وهذا ما يجعل تكرار سيناريو محمد توفيق علّاوي مع الزرفي أمراً وارداً بدرجة كبيرة.

قدمت «أنصار الله» مبادرة «متوازنة» إلى مشايخ مأرب رفضتها الرياض

والبيضاء وجبهة صرواح وجبهة رغوان شمالي مأرب. وتعليقاً على إعلان قوات هادي تقدّمها في جبهة صرواح، أكّدت مصادر قبلية في مأرب أن تقدّم قوات هادي جاء بإسناد طيران «التحالف» وانحصر في جانب من جبل هيلان الاستراتيجي. ومع اقتراب سقوط مأرب، التي تحيط بها قوات الجيش و«اللجان» من ثلاثة اتجاهات، جدّدت حركة «أنصار الله» دعوتها قبائل المدينة إلى تجنيبها العنف. مصادر مطلعة أكدت لـ«الأخبار» عرض «أنصار الله» مبادرة «حظيت برعاية قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي، قدّمها في لقاء جمعه بعدد من مشايخ مأرب وتم استحسانها». ويستدرك المصدر: «الرياض رفضت المبادرة بعدما عرضها عليها بعض مشايخ المحافظة. قطر حاولت إقناع قيادات حزب الإصلاح بالمبادرة ورفضت. كما أن قيادة أنصار الله عرضت المبادرة على المبعوث الدولي مارتن غريفيث». ويوضح المصدر أن المبادرة «لم تنص على منح حكومة صنعاء أي سلطة على مأرب، وأبقت سلطتها المحلية على وضعها الحالي، كما لم تضف أي مكاسب للحركة»، فيما تضمّنت البنود الآتية: وقف استخدام مأرب كمنطلق عسكري لبقية المحافظات، ضمان منع أي استهداف عسكري للمحافظة وإبقائها خارج الصراع، إعادة صرف مخصصات المحافظات من المشتقات النفطية والغاز كما كانت في السابق، تخصيص إيرادات صادرات النفط والغاز لصرف مرتبات الموظفين، إعادة تشغيل محطة الكهرباء لتستفيد منها مأرب وبقية المحافظات بشكل عادل، منع الاعتداء على أبناء مأرب من الذين لا يتوافقون مع السلطة الحاكمة، تأمين المسافرين عبر المحافظة وتسهيل سفرهم.

استراحة

كلمات متقاطعة 3418

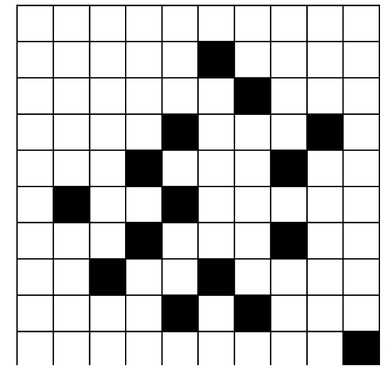

أفقيا

1- رئيس جمهورية لبناني راحل – 2- حركة مقاومة شعبية فلسطينية – ضرائب على شكل صور متنوعة – 3- بلايا ومصائب – مصلحة عامة تقوم بتسلّم وتسليم الرسائل والرزم – 4- إنسان أو بشر – ماركة سيارات – 5- للنداء – صوت خفيّ – من كانت سنوات عمره بين الثلاثين والخمسين تقريباً – 6- ملك بيلوس وبطل حرب طروادة – للندبة – 7- أحد فراعنة مصر – من عناصر الطبيعة – يستخرج من الشمندر – 8- مدينة أردنية – هجم – نعم بالأجنبية – 9- يوم بالإنجليزية – رئيس الغستابو ووزير الداخلية في العهد النازي في ألمانيا – 10- أحد رؤساء أفغانستان

عمودياً

1- أحد رؤساء ايران – 2- أبصر بنظر خفيف – سكن ووجد الراحة – 3- نهر روسي شرقيّ سيبيريا – عائلة رئيس جمهورية كاموروني – 4- أصل البناء – مقام في الموسيقى الشرقية – 5- عاصمة أريتريا – حرف تحقيق – 6- إناء من نحاس أو معدن يُعرف أيضاً بالدلو – نثر الماء في كل إتجاه – 7- وحدة النقد الروسي – مجرى ماء يتسع ويضيق وفق طبيعة الأرض – 8- عاصمة فنزويلا – طعم بين الحلو والحامض – 9- يهلكه ويتلفه – نوع من المشروبات الغازية – 10- أحد رؤساء الحكومة اللبنانيين

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بيرل هاربور – 2- حروب – سيكام – 3- بست – برميل – 4- رخيم – هوندا – 5- اليمن – هل – 6- أين – وا – رمق – 7- لل – بح – حب – 8- ببجو – فم – نص – 9- بواحير – 10- عدنان – ريشة

عمودياً

1- بحيرة البجع – 2- يرسخ – يلي – 3- روبيان – جفن – 4- لب – مل – بو – 5- بوح – بن – 6- أسرهما – فو – 7- ريمون – حمار – 8- بكين – رب – حي – 9- والدهم – نيش – 10- رم – القاصرة

3418 sudoku

2	5	9			6	8	1	4
1		3						
5			2	8		9	3	
	9	8				4	7	
	2	6		9	4			1
						1		9
9	7	4	8			3	2	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3417

1	7	8	6	4	5	9	3	2
2	5	9	7	1	3	4	6	8
4	3	6	8	2	9	1	7	5
8	9	4	3	6	2	5	1	7
3	2	5	4	7	1	8	9	6
6	1	7	9	5	8	2	4	3
7	8	1	5	9	6	3	2	4
9	6	3	2	8	4	7	5	1
5	4	2	1	3	7	6	8	9

مشاهير 3418

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعرة لبنانية وفنانة تشكيلية. عملت كأستاذة للفنون الجميلة في كلية بيروت الجامعية. شاركت في معارض فنية وأصدرت كتباً شعرية منها « في ظلال الحرب والسلم »

6+1+4+9+5 = صعبة ■ 2+3+7 = قبل اليوم ■ 11+10+8 = آلة موسيقية

إعداد **نعوم مسعود**

حل الشبكة الماضية: **غوستاف ادولف**

العراق

إجراء فحوص «كورونا» في مدينة الصدر أمس (أ ف ب)

أسهمٌ جديدة تتصاعد: الزرفي يودّع تكليفه؟

بغداد ـ **أشرف كريم**

سبيل رئيس الوزراء العراقي المكلّف بتأليف الحكومة الاتحاديّة، عدنان الزرفي، مقطّع الأوصال ومثقلٌ بالخلافات والتباينات، في ظل انقسام المواقف داخل القوى السياسيّة، وعلى رأسها «البيت الشيعي»، حيال منح الثقة للرجل، إذ يرى أطراف سياسيون ضرورة مساءلة رئيس الجمهورية، برهم صالح، قانونياً، لتجاوزه حق الغالبية النيابية في تسمية مرشحها. هنا، تنص المادة 61 سادساً من الدستور على محاكمة الرئيس في حال «الحنث في اليمين الدستورية، وانتهاك الدستور والخيانة العظمى».

وفق مصادر سياسيّة مطلعة، تحدثت إلى «الأخبار»، لم تجرِ أي اتصالات أو اجتماعات أو تفاهمات مع الزرفي من قريب أو بعيد، أو طرف ثالث، وهذا ما يفسر رفض «تحالف الفتح» (تجمّع القوى السياسية الداعمة لـ«الحشد الشعبي»). لكن، على هامش الرفض المطلق من «الفتح»، يركّز التحالف الذي يرأسه هادي العامري جهده حالياً على إيجاد بديل آخر لتأليف الحكومة المقبلة خلفاً للمستقيل عادل عبد المهدي. وتردف المصادر أن الرئيس المكلّف طالب أكثر من مرة بالدخول مع «الفتح» في مفاوضات للحلحلة كل الاعتراضات والتحفظات، لكن الأخير والمتحالفين معه رفضوا، مصرّين على الاحتكام إلى طاولة المفاوضات وتحت سقف البحث عن بديل، وهذا ما يعزّز التسريبات التي أشارت إلى وجود أكثر من مئة نائب من مختلف الكتل يدعمون توجهات العامري.

قبالة ذلك، يكشف أطراف سياسيون مطّلعون أن بورصة المرشحين بدأت أسهمها تتحرك في ثلاثة مستويات مقسمة على عدد من المرشحين. المستوى الأوّل يمثل الأسماء التي تمتلك النصيب الأكبر والحظ الأوفر بالفوز في رئاسة الوزراء. بوصلة الاختيار ستتجه نحو وزير الداخلية الأسبق قاسم الأعرجي، إلى جانب رئيس جهاز المخابرات، مصطفى الكاظمي، الذي عاد إلى الواجهة مجدداً منافساً عتيداً لأعلى سلطة تنفيذية في بلاد الرافدين. المستوى الثاني يجمع المرشحين الذين قلّت حظوظهم بعد أسبوع ماراثوني طُرحت فيه أسماؤهم بشكل كبير، وهما السياسي عزّت الشاهبندر، والوزير السابق والنائب الحالي محمد شياع السوداني. لكن اعتراض بعض الزعامات الشيعية والكردية أجهض حظوظ الرجلين، وقد تنسف إمكانية ترشحهما مجدداً. المستوى الثالث يشمل الأسماء التي تداولت عند استقالة عبد المهدي، منذ أكثر من أربعة أشهر، وهما محافظ البصرة أسعد العيداني والوزير السابق عبد الحسين عبطان.

رغم أن المكلّف الآن يبحث تأمين الغالبية لضمان «تمرير» حكومته برلمانيّاً، فإن الأمور تتجه نحو مرشحي المستوى الأول، خاصة في ظل رضى شيعي عن الشخصيتين اللتين دخلتا دائرة المنافسة، فضلاً عن أن قبول أي مرشح منهما مرهون بموافقة زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، ورضى «الفتح»، وهو ما يجعل أسهم الرجلين، أي الأعرجي والكاظمي، في تفاوت قريب قد تحسمه القدرة على ضبط إيقاع الصراع الدولي الأميركي ـ الإيراني، المستعر في العراق.

وإزاء الخلاف السياسي، هناك من يروّج لتلقّي الزرفي إشارات مشجعة من سفراء الدول الدائمة العضوية في «مجلس الأمن الدولي»، ومجموعة أعضاء الاتحاد الأوروبي، للمساهمة في دعم وتمويل «صندوق الإعمار» لتوسيع مشاريعه الإنمائية والخدمية، لكن طريق قطف ثمار ثقة النواب قطعته قوى «سنيّة» و«كرديّة» رهنت موافقتها بقبوله من الأطراف «الشيعية»، إذ لا يمكن دعم أي مرشح «جدلي» لرئاسة الحكومة من دون غطاء الغالبية النيابيّة، وهذا ما يجعل تكرار سيناريو محمد توفيق علّاوي مع الزرفي أمراً وارداً بدرجة كبيرة.

فلسطين

السنوار مهدّداً بينت: سنقطع النفس عن 6 ملايين إسرائيلي

بعد مدة من تجنب رئيس حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، الظهور الإعلامي، تحدث مساء أمس عبر فضائية «الأقصى» التابعة للحركة، عن الوضع الصحي، قائلاً: «إذا وجدنا أنّ مصابي فيروس كورونا في غزة لا يقدرون على التنفس، فسنقطع النفس عن 6 ملايين إسرائيلي، وسنأخذ ما نريده منكم خاوة». ووجه السنوار، الذي يتابع «طوارئ كورونا»، خطابه إلى وزير الأمن الإسرائيلي، نفتالي بينت: «في الوقت الذي نكون فيه مضطرين إلى أجهزة تنفس لمرضانا، فإننا مستعدون أن نرغمك على ذلك، وستجد أننا قادرون»، مضيفاً: «تم تجهيز 54 غرفة خلال 48 ساعة في مستشفى العزل بمعبر رفح بكلفة 130 ألف دولار... بعدما وجدنا أن الحجر المنزلي غير كافٍ، (لكن) لا داعي لفرض حظر التجوال وتقسيم المدن».

(الأخبار)

وفيات

إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من اللوعة والأسى ننعى إليكم

المرحوم الأستاذ عبد اللطيف قطيش (أبو أيمن)

* مدير الخزينة في وزارة المالية (سابقاً)
* مدير عام التعليم المهني والتقني (سابقاً)

أولاده: الدكتور أيمن، يمنى، مهى، لمى وسلافة.
أخوته: الدكتور عبد الرؤوف - هاتف 676167/03
الدكتور محمد كمال - هاتف 315307/03
المرحوم الحاج حسين
المرحوم الحاج محمد علي
المرحوم الأستاذ عبد الأمير

ولسبب الأوضاع الراهنة تقبل التعازي عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الهاتف.
لا أرانا الله فيكم مكروهاً.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان عن مزايدة عمومية
الساعة (11:30) تاريخ 2020/6/16 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مزايدة عمومية لبيع زيوت محروقة. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/6/15.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (9:30) تاريخ 2020/6/16 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم فرش إسفنج مع غلافات لزوم السجون. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/6/15.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (11:30) تاريخ 2020/6/15 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب جهازين سكانر لكشف الأشخاص لزوم سجني رومية وزحلة. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:00) تاريخ 2020/6/12.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (9:30) تاريخ 2020/6/15 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تأمين الصيانة لجهاز PAPILLON ABIS (الدورية والطارئة). للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:00) تاريخ 2020/6/12.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (9:30) تاريخ 2020/6/11 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مختلفة. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/6/10.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (11:30) تاريخ 2020/6/11 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب تجهيزات لزوم مشغل الاسلحة في مصلحة الاسلحة والذخائر. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/6/10.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (9:30) تاريخ 2020/6/8 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب تجهيزات لآليات. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:00) تاريخ 2020/6/5.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (9:30) تاريخ 2020/6/3 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب أجهزة لزوم مكتب المختبرات الجنائية. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/6/2.
بيروت في 2020/4/2
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 399

إعلان
تجري المؤسسة العامة لإدارة مستشفى ميس الجبل الحكومي مناقصات عمومية للمرة الثانية. لتأمين:
1_ لوازم طبية وأمصال ومواد تعقيم.
2_ لوازم عمليات
3_ لوازم أشعه
4_ لوازم ومواد مطبخ
5_ مادة المازوت
6 لوازم مختبر
7_ تلزيم اعمال التنظيفات
8_ أدوية لقسم الصيدلية
تسلم دفاتر الشروط اعتبارا من نهار السبت في : 4/ 3 /2020 ولغاية يوم الجمعة في : 2020/3/10 في مبنى المستشفى خلال الدوام الرسمي.
رئيس مجلس إدارة المستشفى

عقار للبيع
أرض للبيع في الجيه
مساحة 46000 م.م
مطله على البحر
وتبعد خمسة دقائق عن الأوتستراد
للمراجعة 03181813

ذاكرة

تجارب أفريقية وعربية في استعادة اللقى الأثـرية: هل تُحرّر أوروبا متاحفها من الاستعمار؟

انقضى زمن الاستعمار، لكن الإرث الثقافي والفني الذي اقتطعته الدول الأوروبية من مستعمراتها ما زال يُعرض في المتاحف. تقليد قديم بدأ يتعرّض منذ فترة لمساءلة ونقد مباشرَين، خصوصاً مع افتتاح بعض الدول الافريقيّة متاحفها الخاصّة

فقدت 15000 منحوتة وقطعة أثرية من متحف العراق الوطني للعراق خلال الاحتلال الاميركي

صفائح نحاسية مصبوبة من بنين، معروضة في المتحف البريطاني

نائب مدير المتحف العراقي في بغداد محسن حسن يجوار الآثار المدفونة بعد الاجتياح الاميركي لبغداد سنة 2003 (غيتي)

روان عز الدين

إذا فشل الرجل الكونغولي في قطف الكميّة المطلوبة من شجر مطّاط، كان سيخسر إحدى يديه، أو الاثنتين معاً. يأتي جندي ويقصّهما، وفق قانون عقوبات ملك بلجيكا ليوبولد الثاني الذي جعل من الكونغو مملكته الخاصّة سنة 1885، وألحق بمواردها البشرية والحيوانية والطبيعية فظاعات لا يمكن تصوّرها. في «المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى» في بلجيكا، الذي يضمّ المجموعة الخاصّة للملك من أعمال ولقى فنية وأثرية جمعها من الكونغو، لن نعثر على صور أطراف مبتورة ملطّخة بالدماء والتراب ولا 10 ملايين جثّة سقطت نتيجة الاستعمار الطويل للبلد الأفريقي. كل شيء نظيف في المتحف الذي ظلّ يحتفي بهذه المنحوتات المسروقة كما لو أنها إنجازات للملك. في مقابل ذلك، تغافل لسنوات طويلة عن ذكر السياق الدموي الذي جاء بهذه اللقى الأفريقيّة إلى بلجيكا. لكن أخيراً، أعلن المتحف أنه يعتزم البدء بمواجهة تاريخ البلاد الاستعماري عبر إعادة كتابة تعريفات للأعمال ضمن سياقات نقدية للذاكرة الاستعماريّة للبلاد. إلا أن لمحة سريعة على مجموعة المتحف وتسمياتها، تُظهر اعترافات خجولة بما فعله الاستعمار فعلاً، إذ يكتفي بوصف المتحف على أنه كان «أداة دعائية» للملك ليوبولد، في حين يفوته ذكر حدائق الحيوان البشرية التي عرضت لسنوات طويلة مئات المواطنين الكونغوليين في باحة المتحف. منذ السبعينيات، شهدت المتاحف الإثنية والأنثروبولوجية التي انتشرت في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حملة جماعية لإعادة قراءة نقديّة لتاريخ القطع الفنية الأفريقية والآسيوية والسومرية والفرعونية. لكنها رغم كلّ شيء، بقيت محاولات لمحو الماضي عبر تبديل تسميات هذه المعروضات الأثريّة من «الفنون البدائيّة» إلى عناوين تصبّ في خانة التنوّع. في مقالتها «المتاحف لن تتحرّر من الاستعمار»، تحسم الباحثة الفنية سمية قاسم، أن التخلّص من الاستعمار لا يمكن أن يكتفي بمصطلحات التنوّع فحسب، مشيرة بذلك إلى المتاحف الأنثروبولوجية في ألمانيا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر، التي عملت على مأسسة الخطاب الاستعماري والعنصرية القائمة على ثنائيات مختزلة بين العالم والمتحضّر وكل حضارة أخرى. ممارسة تنبثق أساساً من الخطاب الاستعماري الذي كان يقرّ حتماً أن الوريثة الحقيقيين لإرث الشرق والمستعمرات الأفريقية ليسوا العرب أو الأفارقة، بل الأوروبيون، بوصفهم منقذي هذه الآثار والأعمال الفنية. كانت الأركيولوجيا والتنقيبات الأثريّة أداة علميّة استعماريّة أخرى، أتاحت ـ تحت شعارات الاستكشاف وإنقاذ الحضارات ـ الاستيلاء السياسي على أهم اللقى الأثريّة في البلدان خلال التنقيبات التي كان يجريها الأوروبيون في الدول. أداة علميّة، لا فارق بينها وبين الأدوات الفنيّة كالمتاحف التي جاءت لترسّخ نوعاً من العلاقة المتطوّرة بين الحكومات واستخدامها للثقافة كأداة جديدة للسيطرة الاجتماعية على المواطنين، وفق تعبير عالم الاجتماع البريطاني توني بينيت في تاريخه لمراحل المتاحف الأولى خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر في بريطانيا. إذ أنها لم تكن بنظر الحكومات إلا وسيلة لتهذيب الحياة الداخلية للمواطنين، بالطريقة نفسها التي فرضت فيها هذه الحكومات سردياتها الاستعمارية على المتاحف.

انقضى زمن الاستعمار. استعادت معظم الدول أراضيها، لكن الإرث الثقافي والفني الذي اقتطعته من مستعمراتها ما زال يُعرض في المتاحف. تقليد قديم بدأ يتعرّض منذ فترة لمساءلة ونقد مباشرَين، خصوصاً مع افتتاح بعض الدول الأفريقيّة متاحفها الخاصّة. لكن هل تحرّر الدول الغربيّة متاحفها من الاستعمار؟

التجربة الافريقية: استعادة وإعارة

بعض الدول الأفريقية لم تعد تقبل باقلّ من استعادة أعمالها تدريجاً من المؤسّسات الأوروبية. هذا ما نص عليه اجتماع لجنة «الإرث الثقافي ومتحف المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا» ECOWAS السنة الماضية. إذ أقرّت مشروع اتفاق دولياً بشأن استعادة الأعمال الأثرية والثقافية، موصية وزراء ثقافة الدول باعتمادها.

تزامن هذا الاجتماع مع افتتاح بعض البلدان الأفريقية متاحفها الخاصة في خطوات أولى لنشر سرديّتها الخاصة عن أعمالها التراثية وتحريرها من قبضة المتاحف الأوروبيّة. دشّنت السنغال أخيراً «متحف الحضارات الأفريقيّة»، الذي يضمّ 18 قطعة فنية وأثرية أفريقية، فيما يعتزم استكمالها عبر استعادة تلك الموجودة في المتاحف الأخرى. البداية كانت مع فرنسا التي أعادت العام الماضي سيف الحاج المتصوّف عمر بن طعل إلى السنغال. تندرج الخطوة ضمن خطّة أعلنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عام 2017، واعتبرها كثيرون من النقاد والمؤرخين الفنيين خطبة تاريخية لأنها أعلنت، للمرّة الأولى، تحرير الفن الأفريقي من المجموعات الكولونياليّة القابعة في فرنسا، أعمالها المسروقة، خصوصاً مع افتتاح بعض الدول الأفريقيّة متاحفها الخاصّة. لكن هل تحرّر الدول الغربيّة متاحفها من الاستعمار؟

قناع كيفوبي المخطط من جمهورية الكونغو الديمقراطية (من متحف الحضارات السوداء في السنغال)

قناع المرأة السومرية الوركاء (3100 ق. م) سرق من المتحف العراقي عام 2003. قبل ان يعثر عليه مجدداً

مؤكداً أن تحقيق ذلك سيكون من أولوياته خلال السنوات الخمس المقبلة. أوصى ماكرون الناقدة الفنية الفرنسية بينيديكت سافوي والأكاديمي السنغالي فيلوين سار بكتابة تقرير شامل ومطوّل حول الشروط التي يجب أن تستوفيها إعادة الآثار الأفريقيّة إلى بلدانها. أما نتيجة التقرير فقد جاءت مخيّبة لمعظم المتاحف الأوروبيّة، إذ أشار، بلا مواربة، إلى أن الاستيلاء على الإرث الأفريقي من خلال السرقة والنهب والخداع يحتّم ضرورة ردّها إلى بلدانها الأصلية. ما دفع بعض المؤسّسات منها المتاحف الألمانية والبريطانية، إلى اتهام التقرير بأنه يطالب بإفراغ المتاحف من محتوياتها.

قد لا تبلغ التجربة النيجيرية الجديّة التي طالبت بها السنغال باسترداد أعمالها، منذ بدء نيجيريا العمل على تشييد «المتحف الملكي في بنين» (سيُفتتح العام المقبل)، بدأت الحكومة بدعوة عدد من متاحف هولندا وبريطانيا والسويد وألمانيا والنمسا وأميركا بإعادة المنحوتات التي نهبها الجيش البريطاني من القصور الملكية في بنين عام 1897، والتي بلغت 400 تمثال وقطعة برونزية. غير أن الطريق إلى استعادتها لم يكن يسيراً كما في حال فرنسا. بعد مناقشات ونزاعات بين الحكومة النيجيرية والمؤسّسات الفنية توصّلت هذه الأخيرة إلى منحها الأعمال لنيجيريا كإعارة لفترة زمنية محدّدة. اتفاق أثار سخط مجموعات فنية أفريقية وأكاديميين اعتبروا أن أوروبا هي من يجب أن يستعير هذه الأعمال من البلدان الأفريقيّة التي تتبع في متاحفها مقاربة مختلفة مع الزمن عبر جعلها عمليّة حية مستمرة باستقبالها أعمالاً معاصرة أيضاً.

«محقّقو العراق» بحثاً عن السرقات الحديثة

لم تحدث هذه السرقة في القرن التاسع عشر. ولم يعلّق الجنود رؤوس المواطنين على الشجر في الخارج. فعلوها في الأروقة المخبّأة وغرف سجن أبو غريب ربّما. لكن لدى اقتحام متحف بغداد تنازلوا عن تخفّيهم، وسرقوا خلال الأشهر الأولى من الاحتلال الأميركي حوالى 15 ألف قطعة أثريّة. حتى الآن، عاد إلى العراق 7000 من هذه المنحوتات، وظلّت 8000 منها مفقودة. هذه هي الأعداد التي عُرفت من المتحف وحده لا من المواقع الأثرية. سنة 2003، شيّد الجيش الأميركي معسكره فوق المساحة الأثريّة لبوّابة عشتار من دون الاهتمام بقيمتها التاريخية.

> شيّد الجيش الأميركي معسكره فوق بوّابة عشتار من دون الاهتمام بقيمتها التاريخية

تبعثرت النقوش والمنحوتات في طريقها من العراق بين المتاحف والمجموعات والمواقع الإلكترونيّة. في ظلّ هذه الفوضى، نشطت مجموعة من الأركيولوجيين والمحامين العراقيين، بقيادة المتخصّصة في الترميم في المتحف الوطني وفاء حسن تحت اسم «محققو القطع الأثرية»، تأخذ المجموعة على عاتقها ملاحقة اللقى العراقيّة المفقودة من المتاحف. مهمّة تبدو مستحيلة، غير أن غياب الأوراق الوثائقية عن الأعمال تسهّل العثور عليها في المواقع الإلكترونيّة وفي السوق السوداء، خصوصاً أنه يسهل تمييز أنها تعود إلى بلاد النهرين، من الحقبات السومريّة والبابليّة والآشوريّة. تحت هذه الملاحقات القانونية، أعاد المتحف البريطاني السنة الفائتة مجموعة كبيرة من اللقى الأثريّة (156) إلى العراق، بعدما تبيّن أنها تعود إلى عصر السلالة البابليّة الأقدم. تكتفي المجموعة حتى الآن، بملاحقة القطع الأثريّة الحديثة المفقودة حديثاً. أي تلك التي سُرقت ما بعد عام 2003. لكن ما حدث مطلع القرن الماضي، لم يكن إلا الوجه الأكثر وضوحاً لما أطلق عليه التنقيبات الأوروبية الأركيولوجية في البلدان العربية خلال القرن التاسع عشر، التي انتهت أخيراً في أشهر المتاحف الأوروبيّة. حتى الآن يفخر متحف اللوفر في باريس بأنه صاحب المجموعة الآشوريّة الأولى في العالم منذ سنة 1847، إذ يبرّر على موقعه بأنها المنحوتات والنقوش التي اكتشفها القنصل الفرنسي في بول إميل بوتا في الموصل في مواقع خورس آباد. وفي طريقة عرضها، يضع هذه اللقى ضمن عنوان واسع يجمعه مع اللقى الأفريقيّة وغيرها من الشعوب الأخرى تحت عنوان قسم آثار الشرق الأدنى. المتحف الوطني البريطاني الوطني أيضاً، ما زال حتى الآن يدرج مصادرة اللقى البابلية والآشورية في مواقع التنقيب في القرن التاسع عشر، ضمن دور المتحف الطبيعي في تعريف الجمهور إلى أهمية التراث العراقي وتاريخه. تعريف لا يزال يحمل الذهنية الأبويّة نفسها لدى الرحالة الأوروبيين الذين اعتبروا أن الاستيلاء على الآثار هو ما سيضمن الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 3 نيسان 2020 العدد 4020

صورة وخبر

بين المنازل في أحد مخيّمات خان يونس (جنوب قطاع غزّة)، يتجوّل عدد من المهرّجين لزرع البسمة على وجوه الأطفال الفلسطينيين وعائلاتهم الملتزمين بالحجر المنزلي لمنع تفشّي فيروس كورونا المستجد. يقف المهرّجون أمام النوافذ التي يطل منها الأطفال، وينفّذون ألعاباً بهلوانية من شأنها أن تخفّف من الضغط النفسي الواقع على الصغار جراء فترة مكوثهم الطويلة داخل بيوتهم. (أشرف عمرة ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

سيرةُ يوم:

آكلُ كثيراً. أشربُ كثيراً. أغضبُ كثيراً وأندمُ كثيراً. وأنامْ...

أنامُ ما أَمكَنني النوم، وأحلم..

أحلمُ ما سبقَ أنْ عِشتُهُ، وأنتظرُ ما هو أَشَدُّ سوءاً:

أحلمُ حياتي.

إشارة

في كلِّ صباح، كالعادة،

أفتحُ عينَي نفسي على أحوالِ نفسي

فأَهلعُ مِن شِدّةِ الحياة

وتَعِنُّ على بالي كلمةُ : «موت...».

..

هذا الصباح، على غيرِ العادة،

حالَما فَتَّحتُ عينيّ على حياتي:

تَذَكّرتُ نفسي... فبَكيت.

منوعات

«غاليري تانيت» تحتفي بمصوريها... إفتراضياً

مع توقّف الحركة الثقافية والفنية حول العالم جرّاء انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، تحاول المؤسسات والفضاءات كافة العاملة في هذين المجالين التأقلم مع الأوضاع الراهنة. هكذا، وفي وقت يلتزم فيه الملايين بالحجر المنزلي للحدّ من انتشار «كوفيد ـ 19»، لجأت «غاليري تانيت» (بيروت/ ميونخ)، أخيراً، إلى وسيلة افتراضية للتواصل مع جمهورها ومحبّي الفن مع الترفيه عنهم في الوقت نفسه. عبر البريد الإلكتروني (قوائم التراسل) وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، تحرص الغاليري على تعريف الناس إلى باقة منوّعة من أعمالها، وتسليط الضوء على مجموعة من الفنانين الذين تتعاون معهم، أمثال جوليو ريموندي، رندة ميرزا، رانيا مطر، سيرج نجّار، فؤاد الخوري، سونيا براس، زياد عنتر، روي ديب، جيلبير الحاج وغيرهم. وفي 17 آذار (مارس) الماضي مثلاً، منحت «تانيت» متابعيها فرصة الاستمتاع افتراضياً بمحتويات معرض The River's Whisper للتشكيلية الإيرانية Mojé Assefjah. في إعلانها عن هذه الجولة الممتعة، لفتت الغاليري إلى أنّه «على الرغم من كل الاضطرابات، نريد الاحتفال بالفنّ أكثر من أي وقت مضى، لذلك نحاول الانتقال من الفضاء المادي إلى الفضاء الافتراضي من خلال معرض عبر الإنترنت».

من معرض The River's Whisper للتشكيلية الإيرانية Mojé Assefjah

أحمد عبدالله على Netflix
«ليل خارجي» في المنزل

بعد جولة على مهرجانات عربية وعالمية، عُرض فيلم «ليل خارجي» (إنتاج شركة «حصالة» ـ 2018 ـ 98 د) على قنوات osn ومنصة الـ «ستريمينغ» التابعة لها wavo. وها هو الشريط الذي أخرجه أحمد عبدالله وكتبه شريف الألفي، يصل إلى «نتفليكس» في زمن الحجر المنزلي. العمل من بطولة كريم قاسم ومنى هلا وشريف الدسوقي وبسمة، وتدور الأحداث حول ثلاثة أشخاص من عوالم لا يمكن أن تتلاقى، يجدون أنفسهم مضطرين لقضاء ليلة سوياً، يخالفون فيها شكل الحياة التي اعتادوها. من بين الجوائز التي نالها العمل، نذكر: جائزة لجنة التحكيم الخاصة في «مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية»، وجائزة التمثيل الخاصة من «جمعية كتّاب ونقّاد السينما المصرية»، وجائزة أفضل ممثل في المسابقة الدولية لـ «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي».

«دار الرافدين»: معرض افتراضي للكتاب

في ضوء انتشار فيروس كورونا المستجدّ، ألغيت أحداث فنية وثقافية عدّة حول العالم، من بينها معارض كتب في بلدان كالبحرين وتونس وإربيل والرياض وغيرها. ونظراً إلى أهمية هذه المعارض كلقاء دوري بين الناشر والقارئ، عمدت «دار الرافدين» العراقية إلى إطلاق «معرض الرافدين الافتراضي للكتاب» على الشبكة العنكبوتية، في خطوة هي الأولى من نوعها عربياً. في منشورات افتراضية مذيّلة بهاشتاغ #احجر_نفسك_عن_المخاطر_بالقراءة، تشير الدار إلى أنّ المشروع هو «نواة لعمل سيستمرّ، وسيغطي أرجاء المعمورة، وتصاحبه عروض خاصة، إلى جانب برنامج ثقافي يضم ندوات لكتّاب وأدباء وشعراء»، على أن يتم الإعلان عن التفاصيل لاحقاً. في الوقت الحالي، يُعرض نحو 300 عنوان أسبوعياً، والطلب يكون عبر تطبيق «واتسآب» أو من خلال مراسلة صفحات الدار على مواقع التواصل الاجتماعي. وهناك إمكانية لتوصيل الكتب إلى الدول التي لا يشملها حظر تجوال، بالإضافة إلى آليات مرنة للدفع تتحدّد عند المراسلة والطلب. وأوضحت الدار أنّ المعرض الجديد سيُخصص بقسم على موقعها الإلكتروني، يخضع حالياً للتجديد والصيانة.